Journal Of the Iraqia University (73-8) June (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

الاحتجاجات الشعبية وتحولات العملية السياسية دراسة مقارنة بين مصر وتونس وسوريا

محمد جبرائيل سليمان
أ.م.د. موفق عادل عمر
كلية العلوم السياسية/جامعة صلاح الدين اربيل
كلية العلوم السياسية/جامعة صلاح الدين أربيل
Muhammed.suleiman@su.edu.krd
muwafaq.omer@su.edu.kr

Popular Protests and the Transformation of Political Processes A Comparative Study of Egypt, Tunisia, and Syria

المستخلص:

شهدت كل من مصر وتونس وسوريا منذ عام ٢٠١١ احتجاجات شعبية واسعة مثّلت لحظة مفصلية في التاريخ السياسي المعاصر للمنطقة العربية. انطلقت هذه الحركات الاحتجاجية تحت شعارات تطالب بالحرية والعدالة الاجتماعية وإنهاء الاستبداد، وعبّرت عن رفض شعبي للأنظمة القائمة وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتأتي هذه الدراسة لتحليل تأثير هذه الاحتجاجات على تحولات العملية السياسية في الدول الثلاث، من خلال مقارنة السياقات المحلية، وأشكال التعبئة الشعبية، واستجابات الأنظمة، والمآلات التي وصلت إليها كل حالة.تسعى الدراسة إلى الكشف عن العوامل التي ساهمت في نجاح التجربة التونسية نسبيًا في الانتقال السياسي، مقابل تعثر المسار في مصر، وتحول الحراك في سوريا إلى صراع مسلح دموي. كما تتناول الدراسة دور المؤسسات العسكرية، والمجتمع المدني، والإعلام، والتدخلات الإقليمية والدولية في توجيه مجريات الأحداث، وتأثيرها في مسار العملية السياسية.الكلمات المفتاحية: الاحتجاجات الشعبية – التحول السياسي – مصر – تونس – سوريا – الربيع العربي – الحراك الشعبي – النظم السياسية – المقارنة السياسية – الانتقال الديمقراطي

Abstract:

Since 2011, Egypt, Tunisia, and Syria have witnessed widespread popular protests, representing a pivotal moment in the contemporary political history of the Arab region. These protest movements were launched under slogans calling for freedom, social justice, and an end to tyranny, and expressed popular rejection of the existing regimes and their economic, social, and political policies. This study analyzes the impact of these protests on the transformations of the political process in the three countries, by comparing the local contexts, forms of popular mobilization, regime responses, and the outcomes achieved in each case.The study seeks to uncover the factors that contributed to the relative success of the Tunisian experience in political transition, compared to the faltering process in Egypt and the transformation of the movement in Syria into a bloody armed conflict. The study also examines the role of military institutions, civil society, the media, and regional and international interventions in directing the course of events and their impact on the course of the political process.Keywords: Popular protests – Political transition – Egypt – Tunisia – Syria – Arab Spring – Popular movement – Political systems – Political comparison – Democratic transition

المقدمة

شهدت العقود الأخيرة تحولات عميقة في بنية الأنظمة السياسية في العالم العربي، كان أبرزها ما وُصف بـ"الربيع العربي"، وهي سلسلة من الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت منذ عام ٢٠١٠، وحملت معها مطالب واسعة بإصلاحات ديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، وإنهاء الاستبداد. ورغم أن هذه الحركات انطلقت من قواسم مشتركة، فإن مخرجاتها كانت شديدة التباين من بلدٍ إلى آخر، ما يثير تساؤلات جوهرية حول طبيعة العلاقة بين الاحتجاج

الشعبي كأداة تغيير ومسار التحول السياسي كنتاج مركّب.تمثل مصر وتونس وسوريا ثلاث حالات عربية محورية، تقاطعت في الخلفية الاجتماعية والسياسية التي فجّرت الحراك الشعبي، لكنها اختلفت جوهرياً في مسارات التغيير ومآلاته، ففي تونسأسفرت الانتفاضة عن انتقال سياسي تدريجي ومضطرب، لكنه حافظ على الحد الأدنى من البنية الديمقراطية. بينما شهدت مصر عودة قوية للمؤسسة العسكرية إلى قلب السلطة بعد مرحلة انتقالية قصيرة، وفي سوريا تحوّل الحراك الشعبي إلى صراع دموي متعدد الأطراف، أدّى إلى انهيار الدولة المركزية وانقسام السيادة بين أطراف دولية ومحليةو فيالنهايةسقط نظام الاسد.

أولاً مشكلة الدراسة:

شهدت دول عربية عدّة منذ عام ٢٠١٠ موجات متتابعة من الاحتجاجات الشعبية، تمحورت حول مطالب التغيير السياسي، والعدالة الاجتماعية، وإسقاط أنظمة الحكم الاستبدادية، ورغم أن هذه الاحتجاجات انطلقت من بيئات متقاربة في تركيبتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إلا أن مآلاتها على صعيد التحول السياسي تباينت بشكل جذري، ففي حين انتقلت تونس إلى مسار سياسي تعددي رغم ما شابه من أزمات، شهدت مصر عودة هيمنة المؤسسة العسكرية في أعقاب فترة انتقالية قصيرة، فيما تحوّلت الاحتجاجات في سوريا إلى صراع مسلح معقّد أنهك الدولة والمجتمع على حدّ سواء.

وعليه، تطرح هذه الدراسة الإشكالية الآتية:

١. ماهي السمات العامة للاحتجاجات الشعبيةوأنواعها وما هو تأثيرها على العملية السياسية؟

٢. ما طبيعة الاحتجاجات التي وقعت في كل من مصر وتونس، وما اثار هذه الاحتجاجات؟

٣. ماهي طبيعة الاحتجاجات التي حصلت في سورياوما آثارتلك الاحتجاجات؟

ثانياً أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة نظراً لحاجة المكتبة العربية للدراسات التي تتعلق بالاحتجاجات الشعبية وتأثيرها على العملية السياسية، من خلال تناول نماذج مقارنة بين مجموعة دول تتضمن مصر و تونس وسوريا.

ثالثاً أهداف الدراسة

: يهدف هذا البحث إلى التعريف بالاحتجاجات الشعبية وتأثيرها على العملية السياسية ونتائجها، من خلال تناول نماذج لدول معينة في المنطقة العربية وطبيعة الاحتجاجات التي حصلت فيها.

رابعاً فرضية الدراسة:

تنطلق الفرضية الأساسية مماييلي:تؤثر الاحتجاجات الشعبية على مسار العملية السياسية بقدر ما تسمح به بنية الدولة، وطبيعة توازن القوى بين الفاعلين ومستوى التدخل الخارجي، مما يفسّر التباين في نتائج التحول السياسي بين الدول،وتأتي من هذه الفرضية الرئيسية عدة فرضيات فرعية:

١- ترتبط الاحتجاجات الشعبية على تعدد أنواعها بإحداث تغيرات في العملية السياسية تتفاوت في نتائجها تبعاً لطبيعة الدولةوالمجتمع وأهداف الاحتجاجات وتحشيدها.

٢- غياب القيادة الموحدة للاحتجاجات يضعف فاعليتها السياسية ويجعلها عرضة للاختراق أو التفكك.

٣- تؤدي هيمنة المؤسسة العسكرية على المجال السياسي إلى إعادة إنتاج السلطوية حتى بعد اندلاع الاحتجاجات الواسعة.

٤- تؤدي الانقسامات الاجتماعية والإثنية والدينية إلى تحويل الحراك الشعبي من أداة تغيير سياسي إلى ساحة صراع داخلي مسلح.

رابعاً المنهجية:

سيتم خلال البحث استخدام المنهج الوصفي-التحليلي، لمعرفة مفهوم الاحتجاجات الشعبية وأنواعها وتأثيرها على العملية السياسية، إضافة إلى توظيف المنهج المقارن في تحليل الاحتجاجات التي شهدتها الدول الثلاث، من حيث نشأتها، ومدى تأثيرها، وفاعليتها، وتطورها.

خامساً الإطار النظري للدراسة

نحاول في هذه الدراسة استخدام نظرية الفرصة السياسية **(Political Opportunity Structure)** كاطار نظري للدراسة، لان هذه النظرية تُعد من النظريات المهمة و المفيدة في تحليل الحركات الاحتجاجية، اذ انها تركز على الية التأثير البيئة السياسية على إمكانية و قدرة الحركات الاحتجاجية على النجاح او الفشل في الوصول الى أهدافها، ضمن هذا الاطار نجد ان هذه النظرية تم تطوريها من قبل تشارلز تيلي و سيدنس تارو و دوغماكادم، حيث انها تستخدم لفهم لماذا تنجح بعض من الاحتجاجات في إحداث تغيير سياسي بينما تفشل في بعض الحالات الأخرى؟

نظرية الفرصة السياسية تقترح ان الحركات الاحتجاجية لا تتولد من فراغ بل تتأثر بالمضمون و المحتوى السياسي المحيط بها. إذ هنالك عدة عناصر أساسية تُشكل الفرص و التهديدات امام المشاركين في الاحتجاجات، من أهمها مكونات الفرصة السياسية، حيث يتكون مكونات الفرصة السياسية من (انفتاح النظام السياسي)، بحيث هل توجد حرية تعبير و تعددية سياسية داخل تلك الدولة؟، فمثلا نجد ان تونس في عام ٢٠١١ أعطت مساحة حرية اكبر للمعاضة مقارنة بسوريا، بالإضافة الى (هل ان النخبة الحاكمة مستقرة ام لا؟)، بمعنى اخر هل يوجد هنالك انقسامات داخل النخبة الحاكمة؟ اذ انه في حال وجود هذه الانقسامات نجد زيادة فرص نجاح الاحتجاجات، من جهة أخرى يوجد عنصر هام ضمن سياق مكونات الفرصة السياسية الا و هو (وجود الحلفاء المؤثرين)، مثلا دعم الاحتجاجات من قبل النقابات و الاعلام و المؤسسات الدينية داخل النظام، على سبيل المثال نجد دعم اتحاد الشغل في تونس للاحتجاجات. مقابل كل هذه الأمور يوجد عنصر مهم اخر و هو (قدرة الدولة على القمع)، أي بمعنى اخر هل ان الدولة تمتلك أدوات قمعية مؤثرة مثل الجيش، الامن او الميليشيات. الى جانب كل هذه الأمور الاساسية و المهمة يوجد هنالك امر هام و هو هل يوجد دعم دولي لتلك الاحتجاجات او للنظام القائم أي هل يوجد هنالك تاثير دولي على الاحتجاجات بشكل إيجابي او سلبي.

سادساً: تقسيم الدراسة:

سيتم تقسيم الدراسة إلى مبحثين، سيتناول المبحث الأول مفهوم الاحتجاجات الشعبية وأنواعها وتأثيرها على العملية السياسية، إذ أن المطلب الأول سيتناول مفهوم الاحتجاجات الشعبية وأنواعها، والمطلب الثاني سيتناول تأثير الاحتجاجات على العملية السياسية، أما بالنسبة للمبحث الثاني سيتناول نماذج الاحتجاجات الشعبية في (مصر– تونس– سوريا)، إذ أن المطلب الأول سيبحث في طبيعة الاحتجاجات الشعبية في مصر وتونس وتأثيرها، والمطلب الثاني سيتناول طبيعة الاحتجاجات الشعبية وتطورها فيسوريا وتأثيرها، والمطلب الثالث سيتناول أوجه الشبه و الاختلاف للاحتجاجات التي شهدتها كل من مصر و تونس و سوريا.

المبحث الأول مفهوم الاحتجاجات الشعبية وأنواعها وتأثيرها على العملية السياسية

تُعدّ الاحتجاجات الشعبية إحدى الظواهر السياسية والاجتماعية المركّبة التي تُجسّد تفاعل المواطنين مع الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتُعبّر عن سعيهم الجماعي نحو التغيير. وقد شهدت السنوات الأخيرة تصاعدًا ملحوظًا في وتيرة هذه الاحتجاجات عالميًا، حيث تباينت دوافعها بين مطالب سياسية تتعلق بالتحول الديمقراطي، وأخرى اقتصادية واجتماعية ناتجة عن اختلالات في توزيع الثروة أو تفشي الفساد. وأثبتت هذه الحركات قدرتها على التأثير المباشر وغير المباشر في مسارات صنع القرار وإعادة تشكيل النظام السياسي، اذ تستند النظرية التحليلية للاحتجاجات الشعبية إلى مقاربة متعددة الأبعاد، تدمج بين تحليل الدوافع البنيوية مثل الفقر والتهميش السياسي، والعوامل الظرفية كالأزمات المفاجئة أو الانتهاكات الحقوقية. كما تُمثّل هذه الاحتجاجات في السياق الديمقراطي أداة فعالة للمطالبة بالإصلاحات، وتجسيدًا لمبدأ المشاركة الشعبية، بل إنها في كثير من الحالات كانت المُحفز الرئيسي لانطلاق عمليات انتقال سياسي.وتقتضي دراسة هذه الظاهرة فهم السياقات التي تنشأ فيها، من حيث طبيعة النظام السياسي، ودرجة انفتاح الفضاء العام، ودور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، بالإضافة إلى الأطر التاريخية والثقافية التي تُشكّل الوعي الجمعي للمواطنين. كما تفرض هذه الظاهرة تساؤلات جوهرية حول مدى استدامة نتائجها، وإمكانية دمجها ضمن مسار ديمقراطي حقيقي، خاصةً في ظل التحديات المرافقة لها، كالقمع الأمني، أو عسكرة الحراك، أو انقسام القوى المعارضة.إنّ الاحتجاجات الشعبية ليست مجرد ردّ فعل غاضب، بل هي تعبير عن تحول في الوعي السياسي للمجتمع، وقد تكون – بحسب السياق – فرصة لتعزيز المشاركة السياسية، أو لحظة فارقة تهدد استقرار الدولة في حال غياب الاستجابة المؤسسية الفاعلة.

المطلب الأول مفهوم الاحتجاجات الشعبية وأنواعها

على الرغم من أن بدايات ظهور الاحتجاجات تعود إلى فترات زمنية بعيدة، إذ أن أول ظهور للاعتصام أو الاحتجاج في المعنى الحديث كان في منتصف القرن التاسع عشر، وكان أول من استخدم هذا المفهوم هو الكاتب الأمريكي (دايفيد هنري ثوارو) في مقال شهير له عام ١٨٤٩ بعنوان " العصيان المدني" [١]، ثم بدأ الاهتمام بظاهرة سلوك الاحتجاج في منتصف القرن العشرين، وذلك في إطار أدبيات الرأي العام التي تناقش ما تم تسميته بثقافة الاحتجاج الشعبي، إذ أنه بعد الحرب العالمية الثانية عرفت السنوات الأولى احتداماً نقاشياً سوسيولوجياً هاماً بشأن تفسير الفعل الاحتجاجي [٢].مفهوم الاحتجاج لغة: "الاحتجاج" مشتق من كلمة "الحج"، ويعني القصد أو الهدف. ويُعرف الحج بأنه الوجه الذي يُظهر الظفر في حالة الخصومة، يُجمع على "حجة" وتستخدم في سياقات مختلفة، حيث تعني "احتج بالشئ" اتخاذه كحجة، كما يوضح الأزهري أن كلمة "حجة" تُستخدم لأنها تُعبر عن القصد، مثلما يُشار إلى محجة الطريق كمقصد ومسلك، ويعرف الجرجاني الاحتجاج اصطلاحًا بأنه تقديم الحجة لدعم صحة الدعوى، ومن هنا يمكن تعريف الاحتجاج بأنه علم يهدف إلى توضيح وجوه وعلل القراءات وإيضاحها والدفاع عنها [٣].

تتضمن هذه المعاني المختلفة مفهوم الاحتجاج كوسيلة لتقديم الأدلة والبراهين لدعم موقف أو رأي معين، مما يعكس أهمية هذا العلم في النقاشات والجدالات المختلفة.أما اصطلاحاً فقد عرف بلومر الفعل الاحتجاجي: أنه مشروع تتم ممارسته بصفة جماعية ولا يقوم به فرد فقط بحد ذاته، وذلك بهدف إقامة نسق جديد للحياة من خلال عدم الرضا بالوضع القائم، أما بودونرايموند يعرّف الاحتجاج بأنه: عمل جماعي يهدف إلى تأسيس نظام حياتي جديد [٤].الحركات الاحتجاجيةهي تنظيمات شاملة تتكون من جماعات متنوعة المصالح، تشمل فئات مختلفة من المجتمع مثل الطلاب، العمال، الموظفين، العاطلين عن العمل، والجماعات النسائية، بالإضافة إلى العناصر الفكرية، ما يجمع بين هذه الجماعات هو شعور عام بالضيم والظلم والتهميش.عرف "إريك نوفو" الحركات الاجتماعية بأنها "تعبئة النساء والرجال حول الآمال، العواطف، والمصالح"، وتعتبر هذه الحركات وسيلة فعالة لفتح النقاش حول القضايا الاجتماعية المتعلقة بالعدالة واللاعدالة، كما أنها تسهم أحيانًا في تحريك المجتمع والسياسة لتسجيل الأحداث في الذاكرة الجماعيةأما الحركة الاحتجاجية، فقد عُرفت على أنها "فعل اعتراض تقوم به جماعة ضد أخرى بشأن قضية محددة وملحة". وبالتالي، فهي تندرج ضمن إطار العمل التاريخي وليس ضمن التنظيم الاجتماعي [٥].رغم الحضور القوي الذي تسجله الحركات الاجتماعية والاحتجاجية في مختلف الأنظمة الاجتماعية والسياسية، إلا أن إيجاد مفهوم دقيق ومحدد لها ما زال بعيد المنال، إذ لا تزال تعريفات هذه الحركات تختلف بناءً على تعدد المقاربات النظرية والمنهجية. لذلك، يواجه الباحث تحديات عديدة عند محاولة تناول هذه الحركات وتحديد خصائصها وأنماطها، ومن بين هذه التحديات[٦]:

١- تنوع الحركات واختلاف أدوارها وأهدافها.

٢- تعدد الاتجاهات النظرية التي تستند إليها الدراسات، مما يصعّب عملية التعميم بشأنها.من جهة اخر عرف "تشارلز تلي" الحركات الاجتماعية بأنها "سلسلة مستدامة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص يتحدثون نيابة عن قاعدة شعبية تفتقر إلى تمثيل رسمي، تتمثل هذه التفاعلات في تقديم هؤلاء الأشخاص لمطالب واضحة تهدف إلى تغيير توزيع أو ممارسة السلطة، مدعومة بمظاهرات عامة للتأييد."[٧]تتعدد أشكال الاحتجاجات الشعبية وأنواعها وأحجامها ومجالات انتشارها، ففي حين قد لا يتجاوز حجم المشاركة في بعض الاحتجاجات العشرات، يمكن أن تشمل حركات أخرى آلافًا أو حتى ملايين الأشخاص. بينما تستطيع بعض هذه الاحتجاجات ممارسة أنشطتها في إطار القوانين المعمول بها في دولة أو أكثر، يضطر البعض الآخر للعمل بشكل سري.[٨]من الخصائص التي تميز الاحتجاجات الشعبية، قدرتها على النشاط ضمن الهوامش القانونية التي تسمح بها الحكومة، في أماكن وأوقات معينة داخل البلاد، توجد حركات مثل الحركة العمالية والحركة النسوية، حيث يُعتبر كل فعل جماعي منظم بشكل دائم حركة اجتماعية، إذ يمكن أن تحمل مشروعاً للتحول الاجتماعي يتميز بثلاث خصائص: الشمول، والمعارضة، والهوية، وبالتالي، تُعتبر الحركة العمالية الشكل النموذجي للحركة الاجتماعية، بينما الحركة النسوية، رغم امتلاكها لمبدأ الهوية والمعارضة، إلا أنها لا تتوافق مع هذا التعريف نظرًا لعدم توافر مبدأ الشمول فيها [٩].ضمن هذا السياق تتعدد أنواع الحركات الاحتجاجية تبعاً لأهدافها وغاياتها إضافة لطبيعة المطالب الاحتجاجية التي يتم التطرق لها، كما تتعدد تصنيفاتها وفق مايلي:

أولاً: الحركات الاحتجاجية السياسية

تهدف الاحتجاجات والحركات الشعبية والاجتماعية إلى التعبير عن رفض وضع سياسي معين والسعي للضغط على الأطر السياسية القيادية لتغيير واقع سياسي يتعارض مع تطلعات الشعب ورغباته، أو للمطالبة بتعديل بعض القوانين التعسفية في الدولة، وغالباً ما تتسم هذه الحركات بالاحتجاجات السلمية، حيث يُرفع فيها الشعارات ويتوجه المشاركون إلى أماكن محددة مثل الساحات العامة [١٠].

ثانياً: الحركات الاحتجاجية الاجتماعية

تختلف الحركات الاحتجاجية الاجتماعية عن الأنواع الأخريفي طبيعة المطالب، حيث تتعلق بواقع اجتماعي معين وظواهر غير مرغوبة مثل العنف، الإرهاب، حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات. تشمل هذه الاحتجاجات شرائح متنوعة من المجتمع تجمع بينهم وحدة الهدف والمطالب، مما يجعلها تتشكل في أشكال متعددة من الاحتجاج، دون استثناء [11].

ثالثاً: الحركات الاحتجاجية المنظمة والمؤسسية والشبكية وغير المركزية

تشير الحركات الاحتجاجية الطلابية إلى تحركات الطلاب وهي نوع من أنواع الحركات المنظمة المؤسسية الذين غالبًا ما يجتمعون في مسيرات احتجاجية لمعارضة ظروف الدراسة أو مشاكل معينة في المناهج الدراسية والنظم التي تُعنى بشؤونهم، مثل الامتحانات والقوانين التي تنظم حياتهم الأكاديميةكما تشمل الحركات النقابية والبيئية ومختلف الحركات السياسية، وتستمر هذه الاحتجاجات حتى تحقيق مطالبهم أو الحصول على حلول مرضية، من المهم أن تتم هذه الأنواع من الاحتجاجات في ظروف آمنة وطرق سلمية، دون إحداث أي شغب أو فوضى في الشوارع أو أماكن

الاحتجاج، تعتبر الاحتجاجات السلمية حقًا من حقوق الإنسان التي تدعمها العديد من المنظمات الحقوقية الدولية، وهي مشروعة في معظم دول العالم[١٢].

رابعاً: الحركات السلمية وغير السلمية

تتفاوت تصنيفات الحركات الاحتجاجيةحسب وجودها في المجتمع، حيث يتم تقسيمها إلى ما يلي[١٣]:

١- الحركات السلمية: وتتضمن الحركات الكلاسيكية إذ تسعى هذه الحركات إلى إعادة توزيع الثروات كوسيلة للوصول إلى مواقع القرار، إضافة إلى الحركات الإصلاحية التي تشجع على تغيير بعض القوانين والمعايير، مثل النقابات التي تهدف إلى زيادة حقوق العمال، والحركة الخضراء التي تدعو إلى سن قوانين بيئية، بالإضافة إلى حركات تأييد عقوبة الإعدام، والحركات القيمية والحركات المعيارية، وحركة الخلاصالتي تركز على تغيير الأفراد بدلاً من المجتمع، وغالباً ما تكون حركات دينية تسعى إلى التحويل الكلي في المبادئ، مثل الحركات التبشيرية.

٢- الحركات العنيفة: التي تتضمن التمرد المسلح لتحقيق أهداف معينة، وأعمال الإرهاب والتعدي على الممتلكات، والحركات التي تعتنق تفكيراً جهادياً متطرفاً.

٣- الحركات شبه العنيفة: وغالباً ماتبدأ هذه الحركات سلمية ومن ثم تتحول لاحقاً نتيجة مسار معين إلى حركات عنيفة، مثل الاحتجاجات الشعبية التي تواجه بالقمع المفرط والتي تتحول فيما بعد إلى حراك مسلح.

خامساً: الحركات الاحتجاجية اللحظية وطويلة الأمدالحركات اللحظية تسعى نحو أهداف مؤقتة لتحقيقها ومن ثم تنتهي، مثل الاحتجاجات التي تتعلق بزيادة الرواتب للعمال والتي تنتهي عند الزيادة، أما الاحتجاجات طويلة الأمد فهي تلك التي تحمل أهدافاً بعيدة وتتطلب وقتاً طويلاً مثل الاحتجاجات التي تتعلق ببعض الجوانب السياسية كتغيير الأنظمة الحاكمة.تُعتبر الاحتجاجات والحركات الشعبية والاجتماعية من الظواهر الحيوية التي تعكس تطلعات الشعوب وطموحاتها في تحقيق العدالة والتغيير. تنشأ هذه الحركات نتيجة شعور الجماعات بالتهميش أو الظلم، وغالبًا ما تكون رد فعل على السياسات الحكومية أو الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة، وتتميز الاحتجاجات الشعبية بقدرتها على التأثير في الجماهير وتحفيزها على التعبير عن مطالبها، سواء أكان ذلك من خلال المظاهرات، أو الإضرابات، أو الأنشطة السلمية الأخرى. بينما تمثل الحركات الاجتماعية تنظيمات أكثر استدامة، تسعى لتحقيق تغييرات هيكلية عبر استراتيجيات مدروسة، وتعمل على تعزيز الوعي الجماعي وإيصال صوت الأفراد إلى صانعي القرار.اذ انه في عصر العولمة والتكنولوجيا أصبحت هذه الحركات أكثر قدرة على التأثير، حيث يمكنها الوصول إلى جمهور واسع عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مما يعزز من فرص نجاحها في تحقيق أهدافها، بالتالي تلعب الاحتجاجات والحركات الاجتماعية دورًا رئيسيًا في تشكيل المجتمعات وتعزيز الديمقراطية، مما يجعلها محورية في النضال من أجل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

تتعدد أنواع الحركات الاحتجاجية تبعاً لأهدافها وغاياتها إضافة لطبيعة المطالب الاحتجاجية التي يتم التطرق لها، كما تتعدد تصنيفاتها وفق مايلي:

١. **الحركات الاحتجاجية السياسية:** تهدف الاحتجاجات والحركات الشعبية والاجتماعية إلى التعبير عن رفض وضع سياسي معين والسعي للضغط على الأطر السياسية القيادية لتغيير واقع سياسي يتعارض مع تطلعات الشعب ورغباته، أو للمطالبة بتعديل بعض القوانين التعسفية في الدولة، وغالباً ما تتسم هذه الحركات بالاحتجاجات السلمية، حيث يُرفع فيها الشعارات ويتوجه المشاركون إلى أماكن محددة مثل الساحات العامة [١٤].

٢. **الحركات الاحتجاجية الاجتماعية:**تختلف الحركات الاحتجاجية الاجتماعية عن الأنواع الأخريفي طبيعة المطالب، حيث تتعلق بواقع اجتماعي معين وظواهر غير مرغوبة مثل العنف، الإرهاب، حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات. تشمل هذه الاحتجاجات شرائح متنوعة من المجتمع تجمع بينهم وحدة الهدف والمطالب، مما يجعلها تتشكل في أشكال متعددة من الاحتجاج، دون استثناء[15].

٣. **الحركات الاحتجاجية المنظمة والمؤسسية والشبكية وغير المركزية**

تشير الحركات الاحتجاجية الطلابية إلى تحركات الطلاب وهي نوع من أنواع الحركات المنظمة المؤسسية الذين غالبًا ما يجتمعون في مسيرات احتجاجية لمعارضة ظروف الدراسة أو مشاكل معينة في المناهج الدراسية والنظم التي تُعنى بشؤونهم، مثل الامتحانات والقوانين التي تنظم حياتهم الأكاديميةكما تشمل الحركات النقابية والبيئية ومختلف الحركات السياسية، وتستمر هذه الاحتجاجات حتى تحقيق مطالبهم أو الحصول على حلول مرضية، من المهم أن تتم هذه الأنواع من الاحتجاجات في ظروف آمنة وطرق سلمية، دون إحداث أي شغب أو فوضى في الشوارع أو أماكن الاحتجاج.ُ عتبر الاحتجاجات السلمية حقًا من حقوق الإنسان التي تدعمها العديد من المنظمات الحقوقية الدولية، وهي مشروعة في معظم دول العالم[١٦] .

٤. الحركات السلمية وغير السلمية: تتفاوت تصنيفات الحركات الاجتماعية حسب وجودها في المجتمع، حيث يتم تقسيمها إلى مايلي[١٧] :

أ. الحركات السلمية: وتتضمن الحركات الكلاسيكية إذ تسعى هذه الحركات إلى إعادة توزيع الثروات كوسيلة للوصول إلى مواقع القرار، إضافة إلى الحركات الإصلاحية التي تشجع على تغيير بعض القوانين والمعايير، مثل النقابات التي تهدف إلى زيادة حقوق العمال، والحركة الخضراء التي تدعو إلى سن قوانين بيئية، بالإضافة إلى حركات تأييد عقوبة الإعدام، والحركات القيمية والحركات المعيارية، وحركت الخلاصالتي تركز على تغيير الأفراد بدلاً من المجتمع، وغالبًا ما تكون حركات دينية تسعى إلى التحويل الكلي في المبادئ، مثل الحركات التبشيرية.

ب. الحركات العنيفة: التي تتضمن التمرد المسلح لتحقيق أهداف معينة، وأعمال الإرهاب والتعدي على الممتلكات، والحركات التي تعتنق تفكيراً جهادياً متطرفاً

ج. الحركات شبه العنيفة،: وغالباً ماتبدأ هذه الحركات سلمية ومن ثم تتحول لاحقاً نتيجة مسار معين إلى حركات عنيفة، مثل الاحتجاجات الشعبية التي تواجه بالقمع المفرط والتي تتحول فيما بعد إلى حراك مسلح.

٥. الحركات الاحتجاجية اللحظية و طويلة الأمد: وغالباً ماتكون الحركات اللحظية تسعى نحو أهداف مؤقتة لتحقيقها ومن ثم تنتهي مثل الاحتجاجات التي تتعلق بزيادة الرواتب للعمال والتي تنتهي عند الزيادة، أما الاحتجاجات طويلة الأمد فهي تلك التي تحمل أهدافاً بعيدة وتتطلب وقتاً طويلاً مثل الاحتجاجات التي تتعلق ببعض الجوانب السياسية كتغيير الأنظمة الحاكمة.

٦. **الحركات الاجتماعية المحدودة أو الموجهة** تُعرف بهذا الاسم لأنها تسعى لتحقيق أهداف محددة منذ نشأتها. تُعنى هذه الحركات بتنظيم أجهزتها ودعم بنيانها، وتتميز بوجود قيادة تحظى بقبول وولاء من الأعضاء. تعتمد هذه الحركات على إيديولوجيا تنظم فلسفتها وقيمها ومعاييرها، ومع مرور الوقت، تزداد مبادئها وضوحًا وتماسكًا، مما يعزز إرادتها في تحقيق أهدافها. تبرز أشكال عامة للاحتجاجات الشعبية، وتنتشر من خلال قيام الجمهور باتباعها، وتبرز هذه الأشكال وفق التالي:

١- المظاهرات: المظاهرات هي تجمع الناس في الشوارع أو الساحات بهدف الإعلان عن مطالب معينة، أو تأييد قضية، أو الاحتجاج ضد شخص، أوحدث ما، أو لإظهار القوة. تُعرف بأنها تجمهر جماهيري يهدف إلى التعبير عن المعارضة للسياسات الحكومية والمطالبة بحقوق الشعب. وتعتبر المظاهرات تجمعات غير منظمة تحدث في ظروف وأوقات معينة، تعبّر عن مشاعر وعواطف مشتركة بين المشاركين، تعتبر المظاهرات وسيلة مهمة للتعبير العلني والصريح عن آراء المواطنين ومشاعرهم تجاه قضايا معينة أو مشاكل قائمة [١٨].

٢- الاعتصامات: تشير الاعتصامات إلى التجمع في مكان محدد، مثل المدارس أو الجامعات أو المصانع، والبقاء فيه كوسيلة للاعتراض على قضية معينة أو المطالبة بتحقيق مطالب محددة.

٣- العصيان المدني: العصيان المدني هو نشاط شعبي يتم بشكل متعمد كوسيلة للتحدي والضغط على السلطات. يهدف إلى المحافظة على ظاهرة معينة، أو تغييرها، أو المطالبة بحقوق سياسية، أو اجتماعية تراكمت بسبب عجز النظام السياسي عن التعامل معها. يُطرح العصيان بشكل علني وصريح، ويعتمد على مبدأ اللاعنف، ويُعتبر أحد أشكال المقاومة السلبية، من أبرز أساليب العصيان المدني الامتناع عن دفع الضرائب، العمل، والدراسة، للعصيان المدني معايير وأسس تضمن عدم تحوله إلى عنف[١٩]، ومن أبرز هذه المعايير:

أ. نشر ثقافة اللاعنف.

ب. الإيمان بأن العصيان المدني حق طبيعي للشعب.

ج. تجنب العنف والتصادم مع الأطراف المعارضة.

د. احترام وجهات نظر الأطراف المعارضة، مثل السلطات، في التعبير عن رفضها للعصيان.

هـ. الالتزام بالممارسات الحضارية والحفاظ على المعالم الثقافية والأثرية.

و. اعتماد التخطيط السليم لضمان النظام والحفاظ على البيئة.

من خلال ما سبقيمكن التأكيد على أن الحركات الاحتجاجية تتميز بعدة خصائص، منها [٢٠]:

١- تتشكل من مجموعة من الأفراد الذين يتجمعون حول مشروع يتسم بالتضامن ضمن مستوى محدود من التنظيم، حيث يكون التنظيم غير رسمي.

٢- تتميز بالتغيير الاجتماعي، ولديها بنية فكرية عالية، رغم ضعف التنظيم الذي يقود أعضائها، حيث تعمل خارج الأطر المؤسسية. كما تتميز بتضامن داخلي قوي بين قادتها وأعضائها، مما يعزز ولاء المشاركين لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها الحركة.

٣- يتوفر فيها وعي جماعي، حيث يمثل الانتماء للحركة استقرارًا لأفرادها، بالإضافة إلى الرموز والمعتقدات التي تجمعهم.

٤- تعمل بشكل جماعي، حيث تهدف إلى إحداث تغيير اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي باتجاه معين، يتناقض مع الواقع الحالي.

٥- تتنوع أساليبها لتحقيق أهدافها، مثل إقامة تحالفات عبر شبكة من العلاقات واستخدام تكتيكات مختلفة. يتم ذلك من خلال المظاهرات والاحتجاجات، بالإضافة إلى استخدام الطرق الأكثر فعالية للضغط السياسي، وقد تتجاوز أساليبها السلمية لتشمل وسائل عنيفة، أو حتى الانسحاب.

٦- تختلف الحركات حسب سياقها الاجتماعي والتاريخي، مما دفع علماء الاجتماع إلى تصنيفها إلى عدة أنواع، مثل الحركات الدينية (مثل الحركات التبشيرية)، الحركات السياسية (التي تهدف إلى تعزيز الديمقراطية)، الحركات الاقتصادية (التي تسعى لتحريك الاقتصاد)، والحركات الاجتماعية (التي تدعو إلى المساواة). كما تشمل حركات السلام التي تعمل ضد العنف وتسعى لنشر ثقافة السلام.

المطلب الثاني تأثير الاحتجاجات الشعبية على العملية السياسية

تسهم الاحتجاجات الشعبية في إعادة تشكيل العملية السياسية من خلال الضغط على الحكومات لتلبية مطالب الجماهير، وغالبًا ما تؤدي هذه الاحتجاجات إلى تغييرات جذرية في الأنظمة السياسية، أو على الأقل إلى إدخال إصلاحات تهدف إلى تحسين الأوضاع. ومع ذلك، قد تواجه هذه الحركات تحديات كبيرة، مثل قمع السلطات، والانقسامات الداخلية، أو غياب قيادة موحدة، وتتداخل الاحتجاجات حيث يمكن أن تعيد تشكيل المشهد السياسي وتفتح المجال أمام فاعلين جدد، مثل الحركات الشبابية أو المنظمات المدنية. في بعض الأحيان، تؤدي هذه الاحتجاجات إلى تحولات ديمقراطية، بينما في حالات أخرى، قد تؤدي إلى مزيد من التوترات والصراعات[21].إن فهم العلاقة بين الاحتجاجات الشعبية والعملية السياسية يعد أمرًا حيويًا لتحليل الديناميات الاجتماعية والسياسية في المجتمعات المعاصرة، حيث تعكس هذه الاحتجاجات آمال الشعوب ومطالبها في الحصول على حقوقها الأساسية وتحقيق العدالة الاجتماعية، تتجلى أهمية الاحتجاجات الشعبية في قدرتها علىالجماهير وتحفيزهم على المشاركة الفعالة في الحياة السياسية فقد أثبتت العديد من التجارب التاريخية أن الحركات الاحتجاجية، خاصة تلك التي تتسم بالسلمية، قادرة على تحقيق نتائج ملموسة مثل تغيير الأنظمة السياسية أو إجراء إصلاحات قانونية، كما أن هذه الاحتجاجات تسلط الضوء على الفجوات بين تطلعات المواطنين والواقع السياسي القائم، مما يساهم في تعزيز الوعي السياسي والمشاركة المجتمعية [٢٢]تتداخل الاحتجاجات الشعبية مع العملية السياسية، حيث يمكن أن تؤدي إلى تغييرات في النظام السياسي أو تعزيز القمع حسب استجابة الحكومات، في بعض الحالات تسهم هذه الحركات في دفع الإصلاحات السياسية، بينما في حالات أخرى، تواجه قمعاً عنيفاً يقيد الحريات ويعزز الاستبداد، تسلط الاحتجاجات الضوء على أهمية المشاركة الشعبية في العملية السياسية، وتؤكد على ضرورة استجابة الحكومات لمطالب المواطنين لضمان الاستقرار والتنمية، من هنا تصبح دراسة هذه الظاهرة ذات أهمية بالغة لفهم الديناميات السياسية والاجتماعية في المجتمعات المعاصرة [٢٣].تُعد الاحتجاجات الشعبية من أبرز المحركات التي تدفع باتجاه تحولات سياسية كبرى، لا سيما في الأنظمة غير الديمقراطية. فهي ليست مجرد رد فعل على اختلالات سياسية أو اقتصادية، بل هي فعل تراكمي ذو بُعد استراتيجي يستهدف إحداث تغيير في بنية النظام السياسي ذاته. ويرتبط هذا الدور بقدرة الاحتجاجات على تفعيل قوى المجتمع المدني، وتعزيز وعي المواطنين بضرورة المشاركة، ورفع سقف المطالب نحو إصلاحات سياسية عميقة [٢٤].هذه الاحتجاجات تتقاطع مع مسار التحول الديمقراطي من خلال دوافع داخلية تتمثل في غياب الحريات، وتقييد المشاركة السياسية، وتراكم الفجوة بين الدولة والمجتمع، مما يولد ضغطًا شعبيًا متصاعدًا يُرغم الأنظمة على تعديل مواقفها أو فتح المجال السياسي جزئيًا. كما أن صعود المجتمع المدني وتحسن الظروف المعيشية والتعليمية يرفع من مستوى الوعي السياسي، ويدفع بمطالب الإصلاح إلى الواجهة، خاصة حين يُدرك المواطنون أن تحسين واقعهم يرتبط مباشرة بتغيير بنية السلطة وأدواتها، من جهة أخرىتلعب العوامل الخارجية دورًا مكمّلًا ومؤثرًا، حيث تُستخدم أدوات الدعم والمعونة والضغوط الدولية كرافعة لدفع الأنظمة التسلطية نحو إصلاحات سياسية تدريجية. وغالبًا ما تتزامن هذه الضغوط مع الحركات الاحتجاجية الداخلية، ما يمنحها زخمًا إضافيًا، ويجعلها فاعلًا معترفًا به على المستوى الدولي، مما يُجبر بعض الأنظمة على تقديم تنازلات تجميلية أو حتى الدخول في مسارات تفاوضية أكثر جدية[٢٥].

تتنوع القنوات التي يقوم بها المواطن بالمشاركة في العملية السياسية وذلك في مرحلة التي تلي الاحتجاجات الشعبية، فهي تتضمن ما يلي:

١- المشاركة في الانتخابات: في الأنظمة الديمقراطية، يعتبر مشاركة المواطنين في العملية الانتخابية أحد أهم وسائل المشاركة السياسية. من خلال الاقتراع، يمكن للمواطنين اختيار ممثليهم وممثلاتهم بحرية. ومع ذلك، يعتمد نجاح هذه المشاركة على القدرة على مراقبة ومحاسبة الممثلين، وعدم الاعتماد على الثقة العمياء التي قد تفصل الممثلين عن المجتمع الذي انتخبهم [٢٦].

٢- المشاركة عبر الاستفتاءات الشعبية: تستخدم الأنظمة الديمقراطية في بعض الأحيان الاستفتاءات للحصول على تأييد شعبي لقوانين معينة أو تعديلات دستورية. يمكن أن تكون هذه الاستفتاءات وسيلة فعالة للمشاركة السياسية على مستوى واسع.

٣- المشاركة عبر الاقتراح الشعبي: إذ يحق للمواطنين تقديم مقترحات قوانين أو أفكار ترونها مناسبة لتصبح قوانينًا، يتم عرض هذه المقترحات على الجهات المختصة للنظر فيها.

٤- المشاركة عبر المطالبة بإعادة الانتخابات: يمكن للمواطنين التعبير عن احتجاجهم عن طريق طلب إعادة الانتخابات في حال وجود شكوك حولنزاهة عملية الانتخابات[٢٧].

٥- المشاركة عبر وسائل الضغط: تشمل هذه الوسائل ممارسة حق الإضراب أو القيام بمظاهرات لأهداف معينة. يُلجأ إلى هذا النوع من المشاركة عندما تُغلق جميع قنوات المشاركة الشرعية الأخرى. يعتبر هذا الشكل من أشد أشكال المشاركة خطورة، حيث قد يعبر عن رفض شعبي للنظام السياسي القائم أو يسعى لتغييره من خلال حركة شعبية واسعة تتضمن أشكالًا نضالية متنوعة، يتطلب هذا النوع من المشاركة وجود منظمات مجتمع مدني قوية، بالإضافة إلى تشكيلات سياسية حزبية تتفق على أهداف مشتركة، حتى وإن كانت تكتيكية. ويغلب أن يحدث ذلك في مراحل حاسمة للنظام السياسي القائم، كما يتضح من الثورات الشعبية مثل الثورة في رومانيا ضد الرئيس "شاوشيسكو"، والثورة البرتقالية في أوكرانيا، وحركة التضامن في بولندا في أواخر الثمانينات، رغم ذلك أثبتت تلك الأمثلة أن العديد من القوى المحركة لها كانت تعمل بتنسيق مع قوى خارجية معادية للنظم، لأسباب تتعلق بمصالحها الخاصة التي قد تتعارض مع مصالح الشعوب المعنية [٢٨].

٦- المشاركة عبر جماعات الضغط: تُستخدم هذه الوسيلة عندما تكون القنوات الرسمية للمشاركة غير فعالة أو مجدية. من المهم الإشارة إلى أن العديد من جماعات الضغط، رغم ادعائها تمثيل مصالح عامة، تمثل في الواقع شريحة محدودة العدد لكنها تمتلك نفوذًا اقتصاديًا وسياسيًا كبيرًا، تركز أنشطتها بشكل أساسي على مصالح هذه الشريحة، مثل جماعات اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة وأصحاب شركات تصنيع الأسلحة في العديد من الدول الأوروبية، الذين يمارسون ضغطًا شديدًا للدفاع عن مصالحهم الاقتصادية، بغض النظر عن الوسائل المستخدمة، حتى وإن تضمنت إفساد الأنظمة السياسية المحلية أو الأجنبية [٢٩].يمكن القول أن تأثير الاحتجاجات الشعبية على العملية السياسية يعد موضوعاً معقداً ومتنوعاً، حيث تسهم هذه الاحتجاجات في تحولات سياسية ذات أثر عميق على المجتمع والحكومات، إذ غالباً ما تدفع الحكومات إلى اتخاذ إصلاحات سياسية لتلبية مطالب المحتجين والحفاظ على الاستقرار السياسي، وفي بعض الحالاتتؤدي الاحتجاجات إلى اسقاط الأنظمة الحاكمة بشكل جذري، مما يفتح الباب أمام تحولات سياسية شاملة، كما يمكن للاحتجاجات الشعبية أن تحفز المواطنين على المشاركة السياسية بشكل أكبر، سواء من خلال التصويت في الانتخابات أو تقديم الرأي السياسي، إضافة إلى ذلك فأن رد الحكومات على الاحتجاجات بالقمع والقهر قد يؤدي إلى تدهور الحريات الأساسية وانتهاكات حقوق الإنسان، كما قد تؤدي الاحتجاجات الشعبية إلى زيادة الانقسامات والاستقطاب في المجتمع والبلاد مما يؤدي في بعض الأحيان إلى فراغ سياسي يصعب ملؤه، إضافة إلى أن التأثير السريع للاحتجاجات تظهر نفسها في تغييرات شكلية في النظام السياسي دون أن يحدث تحول جوهري في النظام.

المبحث الثاني نماذج الاحتجاجات الشعبية في (مصر- تونس- سوريا)

تعتبر الاحتجاجات الشعبية في العديد من الدول، مثل مصر، تونس، وسوريا، ظاهرة سياسية مهمة تعكس تحولات كبيرة في المجتمعات العربية. تأثير هذه الاحتجاجات يمتد إلى مجالات متعددة من الحياة السياسية والاجتماعية. خلال هذا المبحث، سنسلط الضوء على نماذج الاحتجاجات الشعبية في هذه الدول وعلى العوامل التي قادت إلى حدوثها وتأثيراتها، إذ شهدت مصر مساراً طويلاً من الاحتجاجات الشعبية التي شملت مختلف الفئات الاجتماعية، من بين أبرز هذه النماذج كانت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ التي أدت إلى تنحي الرئيس المصري الأسبق محمد حُسني مبارك، حيثبرز تأثير هذه الاحتجاجات في إظهار قوة الشارع وقدرته على تحقيق التغيير، أما في تونس فقد شهدت احتجاجات الثورة التونسية في ٢٠١٠-٢٠١١، التي أدت إلى إسقاط الرئيس زين العابدين بن علي، تغييراً جذرياً في النظام السياسي، كانت هذه الاحتجاجات نموذجًا للتحركات السلمية التي أثبتت قوة الاحتجاج الشعبي، أما بالنسبة لسوريا اذاندلعت الاحتجاجات في عام ٢٠١١ ضد نظام الرئيس بشار الأسدوتطورت بسرعة متحولا إلى صراع مسلح طويل الأمد أدى إلى سقوط النظام في ٨ كانون الأول ٢٠٢٥.نجد في هذه النماذج أن الاحتجاجات قد تؤدي إلى تفاقم الصراعات الداخلية بدلاً من إحداث تغيير سلمي، تلك النماذج توضح تنوع الاحتجاجات الشعبية في مصر، تونس، وسوريا، وكيف أنها أدت إلى تحولات سياسية هامة في هذه البلدان وأثرت بشكل كبير على مساراتها المستقبلية.

المطلب الأول طبيعة الاحتجاجات الشعبية في مصر وتونس وتأثيرها على العملية السياسية

شكّلت الاحتجاجات الشعبية في مصر وتونس محطات مفصلية في التاريخ السياسي المعاصر للمنطقة العربية، حيث مثّلت ذروة تفاعل شعبي واسع مع أنظمة سلطوية مزمنة، في سياق من التهميش السياسي والانغلاق الاقتصادي وتقييد الحريات. انطلقت شرارة الاحتجاجات في تونس نهاية عام ٢٠١٠ كرد فعل على البطالة والفساد وغياب العدالة الاجتماعية، لكنها سرعان ما تحولت إلى حراك سياسي أطاح بنظام بن علي، وأعاد تشكيل المشهد السياسي عبر عملية انتقالية معقدة.

أولاً- الاحتجاجات في مصر: تصاعدت الاحتجاجات في مصر في كانون الثاني ٢٠١١ كأحد أبرز تعبيرات الرفض الجماهيري لحكم مبارك، لتفتح الباب أمام إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع، لكن المسار سرعان ما واجه تحديات بنيوية وأمنية وسياسية أعاقت استقراره، وقد أظهرت هاتان التجربتان كيف يمكن للاحتجاجات الشعبية أن تُحدث تحولات سياسية جوهرية، ليس فقط بإسقاط أنظمة، بل بإعادة تشكيل الفضاء العام، وتوسيع المشاركة السياسية، وإعادة طرح مفهوم الشرعية الشعبية. ورغم تباين النتائج بين البلدين، فإن الاحتجاجات كشفت عن قدرة الجماهير على التأثير في مسار النظام السياسي، وإن لم يكن ذلك دائمًا في اتجاه ديمقراطي مستقر.يعود انطلاق الاحتجاجات في مصرالمعروفة بـ"ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١"، إلى يوم الثلاثاء الذي يصادف عيد الشرطة، وكان هذا الاختيار له دلالات كبيرة ترمز إلى رسالة محددة موجهة بشكل خاص إلى وزارة الداخلية. الدعوة للاحتجاج جاءت من مجموعات شعبية ذات طابع اجتماعي وسياسي، بالإضافة إلى جهات من المعارضة المصرية والمستقلين، وكذلك مجموعات الشباب عبر وسائل التواصل الاجتماعي [٣٠].عكست الاحتجاجات استياءً من تراجع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمصريين، بما في ذلك التراجع في مستوى التعليم والصحة، وارتفاع معدلات البطالة، وزيادة المشاكل الاجتماعية، فضلاً عن تدهور مستوى المعيشة. ارتبط اندلاع الثورة بفشل استيعاب القوى العاملة المتنامية، مما أدى إلى تكوين جيل جديد من الخريجين يجدون صعوبة في الحصول على فرص عمل كريمة، إذ زادت نسبة الفقر في المجتمع دورًا كبيرًا في حدوث الاحتجاجات[٣١]، حيث ارتفعت نسبة الفقر إلى حوالي ٤٠٪ من السكان، مع وجود أكثر من ٨٠٪ من المصريين تحت خط الفقر. على الجانب الآخر، توسعت النظام الرأسمالي بشكل كبير، مما أدى إلى احتكار الثروة من قبل قلة، وسيطرتهم على مؤسسات الدولة، مما ساهم في زيادة الفوارق الاجتماعية واستمرار الفساد، وتفاقمت مشكلة العشوائيات، مما خلق تحديات اجتماعية وإنسانية تمثل خطرًا يهدد المجتمع[٣٢].شكلت الاحتجاجات محركاً أساسياً للحركات الاجتماعية في مصر، واستمرت أهمية هذه الحركات وتزايدت دورها خلال الثورة وبعدها على مدار السنوات العشر الماضية، لذلك فإن فهم وتحليل أبعاد وأنماط تفاعلات هذه الحركات يصبح أمراً ضرورياً لفهم الثورات ومآلاتها المستقبلية في مسارها السياسي والاجتماعي، ففي السياق المصري، تفاعلت الحركات الطلابية المرتبطة بـ "الأحزاب المدنية" مثل حركة "٦ أبريل"، استراتيجياً مع الوضع السياسي الجديد بعد انقلاب ٣ يوليو/تموز ٢٠١٣، وهو ما يختلف عن تفاعل التيارات السياسية ذات المرجعية الإسلامية، حيث كانت النتائج مختلفة نتيجة لاختلاف الاستراتيجيات المتبعة [٣٣].إن انقلاب عام ٢٠١٣ على الرئيس المصري السابق محمد مرسي كان له تأثير كبير على النظام السياسي في مصر، حيث شكل حدثاً مهمًا خلال الستين يومًا الأولى بعد الانقلاب، تزامن هذا الانقلاب مع سلسلة من الاحتجاجات التي بدأت منذ ٣٠ حزيران ٢٠١٣، وقد اعتبرت جماعة الإخوان المسلمين وحلفاؤها آنذاك أن الحل الأمني هو الوسيلة الوحيدة لحل الأزمة، في حين رفضت سلطة الانقلاب جميع الدعوات المحلية للحوار، شهدت أحداث "رابعة العدوية" وميدان "النهضة" ذروتها في ١٤ آب ٢٠١٣، حيث استخدمت السلطات الرصاص الحي مما أسفر عن سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى، وكادت تؤدي إلى حالة من الفوضى تشبه الحرب الأهلية. في الوقت نفسه، قامت السلطات باتخاذ إجراءات للإقصاء، بما في ذلك حل جماعة الإخوان المسلمين ومصادرة أموالها، مما يعكس طبيعة الانقلاب كتحول سريع ضد المسار الديمقراطي، يبدو أن تقديرات سلطة الانقلاب قائمة على فكرة القضاء على ردود الفعل من خلال اعتقال قيادات الإخوان المسلمين، وعليه فإن الأجهزة الأمنية لم تفتقر إلى الخبرة والمعرفة التي اكتسبتها خلال عقود من المراقبة للجماعة وهيكليتها، إذ أن الاحتجاجات ساهمت في كشف الجماعة في المجال العام، وهذا ما أعادها للمشهد السياسي بعد خروج قياداتها الوسطى والميدانية للمشاركة في الانتخابات البرلمانية[٣٤].تعتمد نجاح أو فشل الحركات الاحتجاجية في تحقيق أهدافها على قدرتها على بناء هياكل تنظيمية، سواء كانت رسمية مثل المؤسسات أو غير رسمية مثل الروابط الاجتماعية. في مصر، خلال الاحتجاجات وثورة ٢٥ يناير، لعبت روابط الألتراس ومشجعي كرة القدم دورًا بارزًا، تتألف هذه التنظيمات من روابط اجتماعية تمتد إلى حياتهم اليومية وشبكات التواصل، مما جعلها علامة فارقة في تاريخ الحركات الاجتماعية في مصر.نستنتج من هذه الأحداث في مصر، ضمن سياق نظرية الفرصة السياسية، أن النظام المصري (نظام مبارك) لم يكن منفتحًا على مطالب المحتجين، بل كانت استجابة النظام محدودة. أما فيما يتعلق بانقسام النخبة، فنجد أنه كان متذبذبًا بين المؤسسة العسكرية وجماعة الإخوان المسلمين، حيث كان الصراع بين الطرفين بارزًا إلى حدٍّ ما.أما موقف النظام حيال الاحتجاجات، فقد اتسم خصوصاً بعد عام ٢٠١٣، بالعنف الشديد، مما أدى في النهاية إلى قمع المحتجين، وكان اقتحام ميدان النهضة وأحداث رابعة العدوية من أبرز مظاهر هذا القمع، بالإضافة إلى اعتقال عدد كبير من المحتجين، وعلى رأسهم القياديون البارزون في جماعة الإخوان المسلم، ضمن هذا الإطار، نجد أن المؤسسة العسكرية تمكنت في النهاية من بسط نفوذها مجددًا، وتربعت على عرش السلطة بقيادة عبد الفتاح السيسي.

ثانياً- الاحتجاجات في تونس: تعتبر الحالة التونسية نموذجاً بارزاً في سياق الاحتجاجات الشعبية وتأثيرها على العملية السياسية في العالم العربي، انطلقت ثورة الياسمين* في كانون الأول ٢٠١٠ حيث استجاب الشعب التونسي للقمع السياسي والاقتصادي من خلال احتجاجات واسعة النطاق.

كانت هذه الثورة نقطة تحول حاسمة، إذ أدت إلى الإطاحة بنظام الرئيس زين العابدين بن علي، مما فتح المجال أمام مرحلة جديدة من التغيير السياسي، تميزت الاحتجاجات في تونس بشموليتها، حيث شاركت فيها فئات متنوعة من المجتمع، بما في ذلك الشباب والنساء، مما عكس تطلعات الشعب نحو الحرية والعدالة الاجتماعية. وقد ساهمت استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في تنظيم هذه الاحتجاجات ونشر أفكارها، مما أعطى صوتًا للمواطنين وعزز من قدراتهم على التعبير عن مطالبهم[٣٥]أدت الاضطرابات في تونس إلى مظاهرات شعبية واسعة، قادها عدد من العاطلين عن العمل، مما زاد من تعقيد الوضع في البلاد. وقد شهدت هذه المظاهرات انتشارًا في مختلف المناطق، مع التركيز على ولاية سيدي بوزيد*، ردًا على القمع الذي تعرض له المواطنون، توسعت الحركة الشعبية، مدعومة بمشاركة شرائح اجتماعية ومهنية متنوعة، مما أظهر تضامنًا ملحوظًا. وكانت الشرارة الرئيسية لهذه الاحتجاجات هي حادثة محمد البوعزيزي، الذي أضرم النار في نفسه نتيجة للظروف القاسية التي عاشها، أسفرت الاحتجاجات عن رسائل قوية للنظام، حيث لم يكن بالإمكان تجاهل مطالب الشعب. في ١٤ كانون الثاني ٢٠١١، ألقى الرئيس زين العابدين بن علي خطابًا أمام المتظاهرين، وقدم وعودًا لمعالجة المشاكل، وذكر أنه سيتخذ خطوات للتخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية [٣٦]أدت الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في تونس إلى انهيار النموذج التونسيوذلك لأربعة أسباب رئيسية والتي تتمثل في النمو غير المتكافئ، ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب المتعلم، غياب الحريات السياسية، وأخيرًا الفساد، تعكس هذه الاحتجاجات بوضوح أزمة النمو غير المتكافئ والفجوة الكبيرة بين المركز والأطراف، فقد تركزت ٧٥٪ من الاستثمارات الحكومية والخاصة في المناطق الساحلية الشمالية والشرقية، بينما عانت المحافظات الداخلية في الغرب والجنوب من نقص الاستثمارات والخدمات والوظائف ، وصلت معدلات البطالة في ولاية سيدي بوزيد إلى ٣١٪، مقارنة بالمتوسط الوطني الذي يتراوح بين ٢٣٪ و٢٦٪، كما شهدت تونس اتساعاً كبيراً في الفجوة الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية، في ظل ظهور طبقة رأسمالية استحوذت على معظم ثمار التنمية الاقتصادية [٣٧]، وهذا بدوره دفع إلى أن تكون الاحتجاجات تحمل طابع المصلحة الجماعية بشكل أكبر نظراً لتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة، كماكشفت عن أزمة البطالة التي يعاني منها الشباب المتعلم، حيث يمثل الشباب تحت سن ٣١ نحو نصف سكان تونس، وعلى الرغم من التوسع الكبير في التعليم الجامعي، إلا أن نسبة البطالة ارتفعت بشكل ملحوظ، ففي عام ٢٠١١، كانت نسبة البطالة ٢٣٪ من إجمالي السكان القادرين على العمل، وارتفعت في عام ٢٠١٢ إلى ٢٧.٣٪، بينما بلغت في عام ٢٠١٥ نحو ٢٨.٦%.[٣٨]. أدت أحداث الاحتجاجات إلى ظهور أنماط جديدة من الحركات الاحتجاجية ، حيث برزت هذه الحركات كقوة تنظيمية وسياسية مؤثرة، لعبت هذه الديناميكيات دورًا كبيرًا في تحفيز التغيير الاجتماعي والسياسي في تونس، وشملت مظاهر متعددة من النشاط، مما ساهم في تعزيز الوعي الجماهيري، تعتبر هذه الفئة الاجتماعية قادرة على فرض وجودها في الواقع، حيث جاءت تعبيرًا عن رفض الفساد والمحسوبية، وتطلعت إلى الإطاحة بالنظام الاستبدادي. في ٩ كانون الأول ٢٠١١، تجمعت الحشود في القصبةقادمة من مختلف أنحاء الجمهورية للضغط على النظام، مما ساهم في رحيل الرئيس زين العابدين بن علي، تؤكد الحركات الثورية والشعبية على ضرورة تغيير الفكر السائد، حيث يتطلب الوضع بناء نظام جديد يعتمد على مشاركة فعالة من جميع فئات المجتمع، تهدف هذه الحركات إلى خلق وعي جماعي وتنظيم فعال، مع التركيز على النقد والمشاركة المدنية [٣٩].بلغ عدد المنخرطين في النقابات أثناء الثورة حوالي ٤١٨ ألف عضو، بعد أن كان العدد أقل قبل الثورة، يتضح من أحداث الثورة أنها كانت تعبيرًا عن إرادة منظمات المجتمع المدني، حيث شهدت هذه النقابات حضورًا قويًا في الحركة الاحتجاجية منذ اندلاع الانتفاضة، لقد لعبت النقابات دوراً رئيسياً في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية واعتبرت عنصراً أساسيا في هذا السياق، كما كانت النقابات المحلية والجهوية* فعالة، حيث حصلت على دعم كبير من خلال المشاركة في الفعاليات الجماهيرية، ساهم الاتحاد العام التونسي للشغل بشكل كبير في الانتفاضة الشعبية، مما أدى إلى تنحي الرئيس التونسي زين العابدين بن علي. وقد كان له دور في الحكومة التي شكلها محمد الغنوشي بعد الإطاحة بالنظام السابق، يمكن اعتبار أن الثورة كانت لحظة تاريخية تعكس حراكا جماهيريا طاغيًا وطبيعيًا، حيث برزت فيها الديناميكية السياسية وقدرة الفاعلين على التأثير في مسار الأحداث [٤٠]لعبت الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني دورًا فعالًا ومؤثرًا في الثورة التونسية، حيث ذكّرت بأهداف الثورة وضرورة الوعي بمقدرات البلاد. كما أكدت على أهمية دور جميع مكونات الشعب، بما في ذلك الشباب والنساء، في الحفاظ على الوطن. نظمت هذه المنظمات لقاءات وملتقيات لتعزيز الشرعية التي تحمي حقوق الشعب وحرياته السياسية والمدنية، وأكدت على ضرورة احترام القوانين المحلية، كما أبرزت الحاجة إلى رفع الظلم والاستبداد، خصوصًا فيما يتعلق بالفساد المستشري. استخدمت هذه المنظمات جميع الوسائل السلمية المتاحة لتحقيق أهدافها، حيث اتخذت من الشارع التونسي منصة للتظاهر، ورفعت شعارات تدعو للإصلاح أو رحيل النظام. ورغم أن المظاهرات واجهت قمعًا في البداية، إلا أنها أدت في النهاية إلى رحيل النظام المستبد، وما زالت تسعى إلى تعديل القوانين بما يتناسب مع الوضع الجديد [٤١].نتجت انتخابات ٢٠١١ في تونس عن صعود الإسلاميين للحكم، لكن الترويكا الحاكمة (الإسلاميون وحزبان علمانيان والاتحاد العام التونسي للشغل) واجهت صعوبات في تحقيق أهدافها بسبب التوترات

الاجتماعية والأمنية. بدأت مبادرة الحوار الوطني للخروج من الأزمة، واتفقت الأطراف السياسية على مسارات متزامنة من اهمها إخراج الإسلاميين من الحكم، حل الخلافات حول الدستور، وإكمال انتخابات الهيئة المشرفة على الانتخابات[٤٢].منذ الانتخابات التشريعية والرئاسية في عام ٢٠١٩، تعيش تونس حالة من الحراك السياسي والخلافات الجوهرية غير المسبوقة، نتيجة الصراعات بين مؤسسات الحكم وضعف البرلمان، بلغ هذا الصراع ذروته في يوليو ٢٠٢١ عندما أقال الرئيس التونسي قيس سعيد، رئيس الوزراء وجمد أعمال البرلمان، مما كشف عن الصراع المستمر بين رئيس الحكومة ورئيس الدولة والبرلمان في ٢٢ أيلول ٢٠٢١ أصدر سعيد المرسوم الرئاسي رقم ١١٧-٢٠٢١، الذي علق بموجبه العمل بجزء كبير من الدستور، ومنح نفسه الحق الحصري في إصدار قوانين عبر المراسيم الرئاسية، وحل الهيئة المؤقتة لمراجعة دستورية القوانين، ومنع إبطال القوانين من قبل المحكمة الإدارية التونسية، في ١٢ شباط ٢٠٢٢، قام سعيد بحل المجلس الأعلى للقضاء، الذي يُعتبر أعلى هيئة قضائية مستقلة تم إنشاؤها في ٢٠١٦ لحماية القضاء من تدخل الحكومة، وقد أضعف هذا القرار استقلالية القضاء ومنح سعيد صلاحيات واسعة للتدخل في عمل السلطة القضائية [٤٣]ضمن سياق نظرية الفرصة السياسية، نجد أن انفتاح النظام على الاحتجاجات كان متوسطًا نسبيًا، وخصوصًا قبل عام ٢٠١١. بالإضافة إلى ذلك، شهد المشهد السياسي انشقاقًا على مستوى عالٍ، لا سيّما من قبل المؤسسة العسكرية، وبعض النخب السياسية، والنقابات بوجه عام.أما فيما يتعلق بقمع المتظاهرين، فقد كان محدودًا إلى حدٍّ ما، بالاضافة الى ذلك كان هنالك دعم مباشر وواضح من قبل النقابات وخاصة نقابة الشغل التونسي، وفي نهاية المطاف، بدا أن تونس تسير في اتجاه التحول الديمقراطي، إلا أن الواقع أظهر خلاف ذلك، خاصةً إذا ما قَيَّمْنا خطوات الرئيس قيس سعيّد نحو التفرد بالسلطة، من خلال تعطيل أجزاء واسعة من الدستور، وحل المجلس الأعلى للقضاء، ومنحه لنفسه صلاحيات استثنائية لإصدار القوانين عبر المراسيم الرئاسية.

المطلب الثاني طبيعة الاحتجاجات الشعبية في سوريا وتأثيرها على العملية السياسية

مثّلت انطلاقة الاحتجاجات في العديد من الدول العربية في كل من تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، مصدر إلهام بالغ الأثر على الشارع السوري فيما يتعلق بالاحتجاج على الفساد والمطالبة بتحقيق الديمقراطية والعدالة وحرية الرأي السياسي، فقد أثارت هذه التحركات موجة من المشاعر الغاضبة والدعوات إلى التظاهر، وبدأت بالفعل عبر منصات التواصل الاجتماعي دعوة إلى "يوم غضب سوري" في ٥ شباط ٢٠١١، وذلك عقب تصريحات الرئيس السابق بشار الأسد في الأول من شباط، التي استبعد فيها احتمال قيام تظاهرات في سوريا، تصاعد التوتر تدريجياً وبلغ ذروته في ٢٢ شباط، حين اعتصم عشرات المواطنين السوريينبينهم شخصيات فكرية وثقافية، أمام السفارة الليبية في دمشق تضامناً مع الثورة الليبية، إلا أن أجهزة الأمن السورية قامت بتفريق الاعتصام بالقوة، وقد شكّل يوم ١٥ آذار ٢٠١١ نقطة التحول الفعلية، حين دعا ناشطون عبر مواقع التواصل إلى الخروج في تظاهرات احتجاجية، نتيجة تصاعد حالة الاحتقان، خاصة بعد قيام أجهزة الأمن في مدينة درعا باعتقال عدد من الأطفال على خلفية كتابتهم شعارات مناهضة للنظام على جدران المدارس، في ذلك اليوم انطلقت مظاهرات محدودة من الجامع الأموي في دمشق، لكن سرعان ما جرى قمعها بعنف، وفي اليوم التالي تكررت الاحتجاجات أمام وزارة الداخلية في دمشق [٤٤]في ١٨ آذارتمددت رقعة التظاهرات لتشمل مدنًا سورية عدّة مثل درعا، وحمص، وبانياس،حيث قابلتها قوات الأمن باستخدام الذخيرة الحية والاعتقال العشوائي، ما ساهم في تصاعد الاحتجاجات وانتشارها على نطاق واسع. أصبحت مدينة درعا مركزًا رئيسيًا للمظاهرات خلال الأسبوع التالي، لتشهد مواجهات دامية راح ضحيتها ما بين ١٠٠ إلى ١٥٠ قتيلًا، فيما سُمّيت لاحقًا بـ "انتفاضة درعا"، وفي يوم الجمعة ٢٥ آذار شهدت مدن حماة، واللاذقية، والصنمين احتجاجات واسعة، بلغت ذروتها في الصنمين التي تعرضت لقمع مسلح عنيف ذهب ضحيته العديد نفذته قوات الأمن لمنع المتظاهرين من الوصول إلى درعا، في محاولة لكبح جماح حركة احتجاجية آخذة في الاتساع لتتحول فيما بعد إلى حراك مسلح نظراً لدموية استخدام النظام السوري القمع والقتل بحق الحركات الاحتجاجية، والاستثمار السياسي أيضاً من قبل العديد من الأطراف والقوى الإقليمية والدولية [٤٥]تعود الأسباب الأساسية لاندلاع الاحتجاجات إلى العوامل الاقتصادية وتدهور الطبقة الوسطى في البلادوالمطالبة بتحسينها إلى السياسات الاجتماعية خاصة في المناطق الريفية المهمشة، والمطالبة بإنهاء حالة الطوارئ التي تمنع الحريات العامة في المجتمع والسياسة بما عرض المواطنين السوريين للاضطهاد والقهر وفي ظل انتشار نظام أمني متشدد يمنع هذه الحريات ويقيدها[٤٦]، امتدت هذه المرحلة ما بين آذار/مارس ٢٠١١ وحتى نهاية عام ٢٠١٢، وشهدت تشكيل بنى احتجاجية قاعدية تجسدت في تنسيقيات محلية، تولّت تنظيم التظاهرات الشعبية، وتنسيق الشعارات واللافتات، والإشراف على الحشود، ومع مرور الوقت تحولت هذه التنسيقيات إلى نواة أولى لبناء كيانات مؤسساتية موازية، تمثلت في مكاتب تنظيمية، وهيئات إعلامية، ومراكز طبية، ومنظمات إغاثية، وغيرها من الأطر المدنية. وقد أدى ذلك إلى تقليص نفوذ السلطة المركزية في العديد من المناطق، حيث حلّت هذه الكيانات تدريجيًا محل أجهزة الدولة في تقديم بعض الخدمات الأساسية وممارسة أدوار شبه حكومية[٤٧]مع تصاعد الأزمات السياسية في الداخل السوري وتزايد الضغوط الخارجية، وجد المواطن السوري نفسه في

مواجهة واقع معيشي خانق، ترافقت موجات الغلاء المتسارعة وارتفاع معدلات التضخم والبطالةمع شُحّ حاد في المواد الأساسية، مما جعل حياة السوريين اليومية أشبه بكفاح مستمر من أجل البقاء، ارتفعت أسعار السلع والخدمات الأساسية بشكل كبير من الأسمدة والأدوية إلى الاتصالات والوقود لتتجاوز قدرات الغالبية العظمى من السكان، الذين انزلقوا إلى ما دون خط الفقر بحسب مؤشرات التنمية العالمية، هذا التدهور الاقتصادي لم يكن معزولًا عن جملة من العوامل الأخرى، أبرزها تفشي الفساد، والعقوبات الدولية، والانهيار الواسع في البنية التحتية نتيجة سنوات من الصراع المسلح. ومع غياب آليات رقابة فعالة، تفاقمت ظواهر الغش التجاري والتلاعب بالمواصفات والأسعار، ما زاد من شعور المواطنين باللاجدوى وفقدان الثقة في مؤسسات الدولة، كل هذه العوامل مجتمعة لم تُثقل فقط كاهل المواطن، بل أسهمت في تقويض ما تبقى من العقد الاجتماعي بين الدولة والشعب، وفي ظل هذا التردي المتسارع، لم يعد الاستياء الشعبي مجرد انفعال عابر، بل أصبح حالة متجذرة تغذيها مشاعر الظلم والتهميش، ما يجعل من عودة الحراك الشعبي والمطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية جذرية احتمالًا قائماً وربما ضرورة تاريخية.[٤٨]شكّلت الأزمة السورية التي بدأت بحركات احتجاجية والتي تجاوزت عقدًا من الزمن، نقطة تحول حاسمة في التاريخ السياسي والاجتماعي للبلاد، إذ ألقت بظلالها الثقيلة على مختلف المستويات، لا سيما السياسية والأمنية والاقتصادية، فعلى الصعيد السياسي، أفرزت الأزمة طيفًا واسعًا من القوى والتيارات المعارضة، داخل سوريا وخارجها، ظهرت كردّ فعل على الانغلاق السياسي والاستبداد طويل الأمد،كانت سوريا تُعدّ من أكثر الدول استقرارًا في الشرق الأوسط، بل كانت تُنظر إليها باعتبارها مركزًا حيويًا للتنافس الإقليمي والدولي، إلا أن اندلاع الأزمة السورية في مطلع عام ٢٠١١، وما تبعها من تصعيد مستمر، قلب المعادلة تمامًا، وفتح المجال أمام العديد من القوى الإقليمية والدولية لتعزيز حضورها في الداخل السوري، سواء عبر التدخل العسكري المباشر، أو من خلال تقديم الدعم غير المباشر لفصائل المعارضة.[٤٩]من أبرز التداعيات الداخلية أيضاً بالنسبة للأزمة السورية على المواطنين بشكل مباشر ما لحق بالبنية التحتية من دمار واسع النطاق، فمنذ اندلاع الحركات الاحتجاجية في آذار/مارس ٢٠١١، شهدت المدن السورية تدهورًا كارثيًا في بنيتها التحتية، ما جعل هذا الدمار أحد أكبر التحديات التي تواجه حكومة دمشق، ومع احتدام الصراع، تعرضت البنية التحتية السورية للاستهداف المنهجي، سواء من قبل الأطراف المتحاربة أو الجماعات الإرهابية، وعلى رأسها تنظيم "داعش"، الذي تبنّى منذ عام ٢٠١٦ سياسة الأرض المحروقة، مستخدمًا تدمير البنية التحتية كتكتيك انتقامي عند خسارته لمناطق سيطرته. وقد أصبحت المنشآت الخدمية، كالمدارس والمستشفيات وشبكات الكهرباء والماء، أهدافًا مباشرة ضمن هذا النهج التدميري، إذ أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٦ إلى أن تكلفة إعادة الإعمار المادي في سوريا قد تتراوح بين ١٠٠ و٢٠٠ مليار دولار. أما البنك الدولي، فذهب إلى أن إعادة بناء البنية التحتية غير المادية مثل نظم الإدارة والخدمات الاجتماعية– قد تتطلب ما لا يقل عن ٤٠٠ مليار دولار، وفي السياق نفسه قدّر تقرير صادر عن "نقابة عمال المصارف" في دمشق عام ٢٠٢١ أن خسائر الاقتصاد السوري منذ بداية الحرب وحتى ذلك العام تجاوزت ٥٣٠ مليار دولار، أي ما يعادل نحو ٩.٧ أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لسوريا في عام ٢٠١٠، كما أشار التقرير إلى أن نسبة الدمار في البنية التحتية وصلت إلى أكثر من ٤٠٪، وشملت خسائر هائلة في قطاع الإسكان، وشبكات الكهرباء، والمستشفيات، والمدارس، والبنى الخدمية الأخرى، إضافة إلى انخفاض كبير في إنتاج النفط الخام[٥٠].وعليه، فإن هذه الأرقام لا تعكس فقط حجم الكارثة، بل تُظهِر أيضًا حجم التحديات الهائلة التي تواجه أي مشروع مستقبلي لإعادة إعمار سوريا، سواء على مستوى التمويل أو البنية المؤسساتية، في ظل غياب الاستقرار السياسي وتراجع الثقة بين الدولة والمجتمع.دفعت التطورات في سوريا إلى وجود اختلافات وكذلك في المصالح على مستوى القوى الكبرى والإقليمية، إذ دعمت كلاً من روسيا والصين وإيران نظام الأسد السابق ومنع أي تدخل عسكري ودعم الوقوف ضد الحركات الاحتجاجية والمجموعات المسلحة لاحقاً وتنامي نشاط الحركات الإرهابية في ظل انعدام الاستقرار، بينما عملت الولايات المتحدة والدول الأوروبية إضافة لمعظم الدول العربية على دعم الحركات الاحتجاجية ومطالب المعارضة والتمويل لأطراف محددة لمواجهة النظام السوري[٥١]، وصولاًإلى نهاية عام ٢٠٢٤ حيث أعلنت "إدارة العمليات العسكرية" التي تضم الفصائل الأساسية في سوريا التي تحارب النظام السوري بالاندماج تحت قيادة عسكرية واحدة بهدف السيطرة على كافة الأراضي السورية، إذ حصلت تطورات كبيرة مفاجأة في الأسبوع الأخير من شهر تشرين الثاني و بداية شهر كانون الأول أدت إلى سقوط النظام السوري بقيادة الرئيس السابق بشار الأسد في ٨ كانون الأول ٢٠٢٥ وهروبه إلى موسكو، واصبح أحمد الشرع رئيساً للمرحلة الانتقالية في سوريا.

المطلب الثالث: أوجه الشبه و الاختلاف للاحتجاجات التي شهدتها كل من مصر و تونس و سوريا

الاحتجاجات التي حدثت في مصر و تونس و سوريا جميعها كانت خلال فترة الربيع العربي بحيث تشابهت و اختلفت في جوانب عديدة، سوا من حيث الاسباب، المسار أو النتائج، لذا سنحاول ان نبين ابرز نقاط الشبه و الاختلاف بين تلك الاحتجاجات في الدول المذكورة.هنالك نقاط عديدة مشابه بين تلك الاحتجاجات ابرزها من ناحية السياق العام، اذ بدأت تلك الاحتجاجات في الدول الثلاث في عام ٢٠١١ ضمن سياق موجات الربيع

العربي، وذلك ضد انظمة الحكم الاستبدادية القمعية في تلك الدول، اما من ناحية المطالب ايضا نجد ان هنالك عناصر ونقاط مشابه مثل الحرية، العدالة الاجتماعية، محاربة الفساد وتحسين الأوضاع،بالإضافة الى ذلك ثمة نقطة جوهرية مشتركة اخرى يمكن ملاحظتها في جميع تلك الدول و هي استخدام وسائل التواصل الاجتماعي و الشبكات الرقمية بهدف تنظيم الاحتجاجات. دور الشباب يعتبر من الامور المشابه الاخرى التي شهدتها تلك الاحتجاجات في الدول الثلاث، بحيث قاد الشباب و الطبقة المتوسطة التظاهرات و بالتحديد في مراحلها الاولى. لكن هنالك نقطة مشتركة اخرى و هي غياب قيادة سياسية موحدة في البداية و هذا ما ادى الى جعل تلك الحركات عفوية. من جهة اخرى فان الرد الحكومي بداية في جميع تلك الدول كانت عنيفة في البداية، برغم من ان هذا الامر في المراحل التي تلتها تغيرت و تفاوتت في تلك الدول.مقابل هذه النقاط المشابه لتلك الاحتجاجات، نجد انه يوجد نقاط مختلفة ايضا، من اهم تلك النقاط المدة و المسار، اذ ان المدة و الفترة كانت قصيرة في تونس أدت الى فرار بن علي، مقابل ذلك كانت الفترة اطول في مصر مقارنة بتونس، لكن الاحداث في سوريا استمرت لسنوات عديدة حتى اسقاط نظام بشار اسد، اذ انه حتى الان ينتظر مستقبل مجهول مصير سوريا الحالي بقيادة أحمد الشرع.في الدول الثلاث اختلفت دور الجيش اثناء الاحتجاجات، اذ نجد ان الجيش كان حياديا و قدم الدعم للمحتجين، لكن في مصر نرى ان الجيش منذ البداية و حتى عام ٢٠١٣ بد و كانه محايد، لكن في عام ٢٠١٣ استطاع ان يقود انقلابا على الاخوان و السلطة الموجودة آنذاك، اما في سوريا فقد كان دور الجيش مؤثرا بحيث استخدمت حتى يوم اسقاط نظام بشار الاسد، ضد المحتجين و المتظاهرين. اما من ناحية التدخل الخارجي فنجد انه في تونس كانت تلك التدخلات محدودة نسبيا، اما في مصر نجد انه كانت مختلفا تماما عن تونس، اذ ان بعض الدول الخليجية تدخلت بشكل مباشر لانهاء سلطة و حكم الاخوان، اما في سوريا التدخلات الاجنبية كانت بارزة وواضحة جدا، فكل من روسيا و أيران و تركيا و الولايات المتحدة الامريكة تدخلوا بشكل مباشر في سوريا، و هذا ما ادى الى استمرار عدم الاستقرار لسنوات عديدة. اما من ناحية عدد القتلى الذين قتلوا جراء هذه الاحتجاجات، نجد ان عدد القتلى لم يتجاوز المئات، في حين كانت عدد القتلى و الضحايا في مصر وصل الى حواليالألف و خاصة بعد عام ٢٠١٣، اما في سوريا فنجد ان عدد القتلى وصل الى الآلاف الى جانب نزوح الملايين من السوريين الى دول الجوار و الدول الاوروبية.في تونس بد ان الاحتجاجات نتجت منها انتقال ديمقراطي نسبي، لكن في الحقيقة الرئيس التونسي قيس سعيد استطاع ان يفرض سلطته و قوته في تونس متجاوزا اهم المؤسسات المدنية الديمقراطية، الا و هو القضاء. اما في مصر فقد استطاع المؤسسة العسكرية من السيطرة على زمام الامور في البلاد مجددا. سوريا عانت كثيرا من موجات الاحتجاجات التي شهدتها بعد موجات الربيع العربي، بحيث ادى الى دمار شامل في البلاد و هيأ الاجواء لتدخل الجهات الاجنبية و في النهاية تم اسقاط نظام بشار الاسد، و سيطر احمد الشرع على زمام الامور في سوريا، و بهذا نستطيع القول بان مستقبلا غامضا و مجهولا بانتظار سوريا.

الخاتمة

تكشف الدراسة عن أن الاحتجاجات الشعبية لم تكن مجرد موجات عابرة من الغضب أو تعبيرات آنية عن السخط، بل مثّلت في جوهرها قوى دافعة لتحولات سياسية بنيوية، وإن تباينت نتائجها بين البلدان الثلاثة قيد الدراسة. فمن خلال المقارنة بين التجارب في كل من مصر وتونسوسوريا، يتضح أن الفاعلية السياسية للاحتجاجات ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتركيبة النظام السياسي، ودرجة انفتاح المجال العام، وقوة المجتمع المدني، وموقع المؤسسة العسكرية من الصراع.

لقد أظهرت هذه الحالات أن نجاح أو فشل الاحتجاجات في إحداث تحول ديمقراطي لا يتوقف على قوة الحراك فحسب، بل على الاستجابات المؤسسية، والبنية السياسية والاجتماعية القائمة، وموقع الجيش، ومدى حياد الأجهزة الأمنية، ومدى قدرة الفاعلين المدنيين على الانتقال من الشارع إلى الفعل السياسي المنظم، تُبرز هذه الدراسة الحاجة إلى مقاربات تحليلية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات السياق المحلي، وتعقيد العلاقة بين الاحتجاج كفعل جماهيري، والعملية السياسية كمجال مؤسسي معقد. كما تؤكد على أن أي انتقال ديمقراطي لا يمكن أن يستقر ما لم يكن مشفوعًا بإصلاح مؤسسي عميق، وعدالة انتقالية شاملة، وحماية لحقوق المواطنين في التعبير والتنظيم.

كما أن التجارب العربية الثلاث المدروسة تكشف أن الاحتجاجات الشعبية ليست نهاية المطاف، بل بدايات لعمليات سياسية طويلة ومعقدة، قد تتعثر أو تنحرف، لكنها تبقى مؤشراً على وجود طاقات كامنة للتغيير والتحول، تتطلب من النخب السياسية، والمجتمع المدني، والباحثين، فهمها وتطوير أدوات التعاطي معها بما يضمن بناء أنظمة سياسية أكثر شمولاً وعدالةً واستقرارًا. ضمن هذا السياق فقد توصلنا الى النتائج التالية:

١. تشكّل الاحتجاجات الشعبية أحد أهم الآليات المؤثرة في العملية السياسية، خاصة في الدول التي تعاني من مشكلات على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي والمطالب المتعلقة بها.

٢. أثّرت الاحتجاجات الشعبية على واقع المنطقة العربية منذ عام ٢٠١١ من خلال النماذج المختلفة لها في عدد من الدول، والتي انتهت في مجملها إلى تغيير الأنظمة السياسية.

٣. تتقاطع حالات الدراسة بالنسبة لبدء الاحتجاجات الشعبية بعنصر مشترك وهو المطالبة بتحسين الأوضاع الاقتصادية والحريات العامة السياسية والاجتماعية بالنظر إلى حجم كبح الحريات فيها.

٤. تشترك معظم الحركات الاحتجاجية السابقة بعنصر المصلحة الجماعية القائم على المنفعة لتحقيق أهداف الاحتجاجات التي خرجت من أجلها.

٥. تختلف النماذج السابقة بخصوصية التجارب تبعاً لكل دولة ومدى الاستثمار السياسي أو التعرض للقمع من قبل الأنظمة، والدعم الخارجي لتحويل الاحتجاجات من طابعها الشعبي المتأصل، إلى طابع تحقيق الأهداف السياسية البعيدة عن غاية الاحتجاجات.

٦. تُظهر لنا هذه الدراسة أنه، على الرغم من وجود أوجه تشابه عديدة بين الاحتجاجات، فإن النتائج التي أفرزتها جاءت مختلفة إلى حدٍّ كبير. فعلى وجه العموم، كانت الأسباب التي أدّت إلى اندلاع تلك الاحتجاجات متشابهة بدرجة كبيرة، إلا أن مآلاتها النهائية تباينت من بلد إلى آخر.

قائمة المصادر

المصادر العربية

أولاً الكتب

١. أحمد عبد الحكيم، حرب اللاعنف – الطريق الثالث، أكاديمية التغيير، لندن ، ٢٠١٣.

٢. أنتوني غيدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥.

٣. الزهرة بريك، مطبوعة بيداغوجية، محاضرات في علم الاجتماع، جامعة الجزائر ٣، كلية علوم الإعلام والاتصال، ٢٠٢٢.

٤. سعد جمعة، الشباب والمشاركة السياسية، دار القارئ العربي، القاهرة، ٢٠٠٠.

٥. عبد الرحيم العطري، *الحركات الاحتجاجية في المغرب*، دفاتر وجهة نظر، الرباط، ٢٠٠٨.

٦. عمر خلف، احتجاجات السودان أي آفاق لتغيير منشود، منتدى البدائل العربي للدراسات، بيروت، د.ت.

٧. فيليب كابان وجان فرانسوا دورتيه، علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومي، ترجمة إياس حسن، دار الفرقد، ٢٠١٠، دمشق.

٨. محاضرات الدكتور بداوي، أنواع لحركات الاجتماعية، المحاضرة الرابعة، جامعة الأنبار، العراق، د.ت.

ثانياً الرسائل العلمية

١. إسراء عرفات، الحركات الاحتجاجية ودورها في مخرجات التغيير السياسي العربي – دراسة مقارنة بين مصر وتنس والبحرين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، كلية الدراسات العليا، فسلطين، ٢٠١٧.

٢. بن شريف صلاح الدين وزروقي أبو بكر الصديق، أثر الاحتجاجات الشعبية العربية على مفاهيم الديمقراطية والمشاركة السياسية" دراسة حالة الجزائر في مرحلة مابعد ٢٢ فيفري"، رسالة ماجستير، جامعة زيان بن عاشور – الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠٢٠.

٣. رميلي ومراد، الحركات الاحتجاجية ودورها في التغيير السياسي دراسة حالة: الحراك الشعبي الجزائري ٢٠١٩، رسالة ماجستير، جامعة أحمد دراية، ٢٠٢٢.

ثالثاً التقارير والدراسات والأبحاث

١. اشتيوي، مسار الازمة السورية من٢٠١١-٢٠١٦، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد ٩، العدد١، جامعة قناة السويس، ٢٠١٨.

٢. حمزة خليفة وسمير باره، الحركات الاحتجاجية وأثرها على تعزيز سياقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي (مصر- تونس- البحرين)، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٣، العدد٢، ٢٠٢٢.

٣. حمزة نش، الحراك الثوري في تونس (٢٠١١) : السياق العام وردود الفعل الدولية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد ٨، العدد١، الجزائر، ٢٠٢٢.

٤. خالد التركاوي، سورياة بعد عام ٢٠١١: تحولات السياسة والاقتصاد والمجتمع، تقرير تحليلي، مركز جسور للدراسات، ٢٠٢٣.

١. رمضاني صورارية، الحركات الاجتماعية "مقاربة سوسيولوجية، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد ٨، العدد٢٤، ٢٠١٦.

٢. سردار محي الدين و فهاد، مصطفى، بنية الفرصة السياسية في إقليم كوردستان العراق دراسة الاحتجاجات الشعبية خلال ٢٠٠٣-٢٠١٣، مركز الدراسات المستقبلية، كردستان، ٢٠٢١.

٣. سردار محي الدين وفرهاد مصطفى، بنية الفرصة السياسية في إقليم كوردستان العراق دراسة الاحتجاجات الشعبية خلال ٢٠٠٣-٢٠١٣، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، المجلد٤، العدد٨، أربيل، ٢٠٢١.

٤. عبد الرؤوف الحنفي، الاستقرار السياسي والأمني وأثره على الاستقرار الاقتصادي، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد٤٠، جامعة الأزهر، مصر، ٢٠٢٣.

٥. عبد الرؤوف محمد، الاحتجاجات للقراءات وتوجيهها عن النسقي (ت٥٣٧هـ)، جامعة المنيا، مجلة علوم اللغة والآداب، المجلد ٣، العدد ٣، مصر، ٢٠٢٢.

٦. عصام عبد الشافي، الثورات العربية – الأسباب والمسارات والمآلات، مجلة البيان، السعودية، ٢٠١٢.

٧. عصام عبد الشافي، عشر سنوات على ثورة يناير: التحولات السياسية في مصر وهيمنة السلطة، مركز الجزيرة للدراسات، العدد٩، ٢٠٢١.

٥. علي نجات، انعكاسات الأزمة السورية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٢

٦. فداء الغضبان، أثر الأزمة السورية وأهم المواقف الدولية والإقليمية منها، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المجلد ٦، العدد٢١، مصر، ٢٠٢١.

٨. قدوري مونة و بوشيبة محمد، دوافع وأسباب الأزمة السورية ومواقف القوى الكبرى، مجلة الجسر للدراسات التاريخية الاثرية في شمال إفريقيا، المجلد ٥، العدد٣، ٢٠٢٢.

٩. منظمة العفو الدولية، مصر تنتفض، الأمانة الدولية، المملكة المتحدة، ٢٠١١.

١٠. وحدة الدراسات السياسية ، خريطة قيس سعيد: أتحل أزمة تونس أو تعمقها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠٢١.

١١. وليد عبد الحميد، الحركات الاحتجاجية العربية بعد ٢٠١٠ ودورها في صناعة ثقافة السلام، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد١١، العدد٢، جامعة ديالى، كلية القانون والعلوم السياسية، العراق، ٢٠٢٢.

رابعاً المواقع الالكترونية

١. أميرة حرزلي، التحولات العربية في منطقة المتوسط: دراسة حالة الثورة تونسية، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٨/٦/٢٠، مستحصل عليه من الرابط: https://democraticac.de/?p=54650، تاريخ ٢٠٢٥/٦/١٠.

٢. شيراز عربي وآخرون، الاحتجاجات الشعبية والآفاق الديمقراطية ومعضلات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، مركز واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ٢٠٢١/١٢/٢، مستحصل عليه من الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alahtjajat-alshbyt-walafaq-aldymqratyt-wmdlat-alsyast-alamrykyt-fy-alshrq-alawst، تاريخ ٢٠٢٥/٦/٩.

٣. فاخر جاسم، لماذا فشلت الاحتجاجات الشعبية في بناء أنظمة ديمقراطية؟، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠١٤/٤/٨، مستحصل عليه من الرابط: https://aawsat.com/home/article/73326?page=4، تاريخ ٢٠٢٥/٦/٩.

هوامش البحث

(١) أحمد عبد الحكيم، حرب اللاعنف – الطريق الثالث، أكاديمية التغيير، لندن ، ٢٠١٣، ص٣٤.

(٢)عبد الرحيم العطري، *الحركات الاحتجاجية في المغرب*، دفاتر وجهة نظر، الرباط، ٢٠٠٨، ص١٧.

(٣) عبد الرؤوف محمد، الاحتجاجات للقراءات وتوجيهها عن النسقي (ت٥٣٧هـ)، جامعة المنيا، مجلة علوم اللغة والآداب، المجلد ٣، العدد ٣، مصر،٢٠٢٢، ص١٩٢.

(٤) سردار محي الدين وفرهاد مصطفى، بنية الفرصة السياسية في إقليم كوردستان العراق دراسة الاحتجاجات الشعبية خلال ٢٠٠٣-٢٠١٣، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، المجلد٤، العدد٨، أربيل، ٢٠٢١، ص١٧.

(٥)رمضاني صورية، الحركات الاجتماعية "مقاربة سوسيولوجية، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد ٨، العدد٢٤، ٢٠١٦، ص ٣٤١-٣٤٢.

(٦) المصدر السابق،ص ٣٤٢.

[٧]سردار محي الدين و فهاد، مصطفى، بنية الفرصة السياسية في إقليم كوردستان العراق دراسة الاحتجاجات الشعبية خلال ٢٠٠٣-٢٠١٣، مركز الدراسات المستقبلية، كردستان، ٢٠٢١،ص١٨.

[٨]أنتوني غيدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص٤٨٧ .

[٩]فيليب كابان وجان فرانسوا دورتيه، علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومي، ترجمة إياس حسن، دار الفرقد، ٢٠١٠، دمشق، ص٣٧٧-٣٧٨.

[١٠]رميلي ومراد، الحركات الاحتجاجية ودورها في التغيير السياسي دراسة حالة: الحراك الشعبي الجزائري ٢٠١٩، رسالة ماجستير، جامعة أحمد دراية، ٢٠٢٢،ص١١

[11] إسراء عرفات، الحركات الاحتجاجية ودورها في مخرجات التغيير السياسي العربي – دراسة مقارنة بين مصر وتنس والبحرين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، كلية الدراسات العليا، فسلطين، ٢٠١٧، ص١٧.

[١٢] إسراء عرفات، الحركات الاحتجاجية ودورها في مخرجات التغيير السياسي العربي – دراسة مقارنة بين مصر وتنس والبحرين، المصدر السابق، ١٢.

[١٣]رمضاني صورایة، الحركات الاجتماعية "مقاربة سوسيولوجية، مصدر سابق، ص٣٤٥

[١٤]رميلي ومراد، الحركات الاحتجاجية ودورها في التغيير السياسي دراسة حالة: الحراك الشعبي الجزائري ٢٠١٩، مصدر سابق، ص١١.

[15] إسراء عرفات، الحركات الاحتجاجية ودورها في مخرجات التغيير السياسي العربي – دراسة مقارنة بين مصر وتنس والبحرين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، كلية الدراسات العليا، فلسطين، ٢٠١٧، ص١٧.

[١٦] إسراء عرفات، الحركات الاحتجاجية ودورها في مخرجات التغيير السياسي العربي – دراسة مقارنة بين مصر وتنس والبحرين، المصدر السابق، ص١٢.

[١٧]رمضاني صورایة، الحركات الاجتماعية "مقاربة سوسيولوجية،مصدر سابق، ص٣٤٥.

[١٨]الزهرة بريك، مطبوعة بيداغوجية،محاضرات في علم الاجتماع، جامعة الجزائر ٣، كلية علوم الإعلام والاتصال،٢٠٢٢ ، ص١٧.

[١٩] المصدر السابق، ١٨.

[٢٠] وليد عبد الحميد، الحركات الاحتجاجية العربية بعد ٢٠١٠ ودورها في صناعة ثقافة السلام، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد١١، العدد٢، جامعة ديالى، كلية القانون والعلوم السياسية، العراق، ٢٠٢٢، ص١٢٩-١٣٠.

[21] شيراز عربي وآخرون، الاحتجاجات الشعبية والآفاق الديمقراطية ومعضلات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، مركز واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ٢٠٢١/١٢/٢، مستحصل عليه من الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alahtjajat-alshbyt-walafaq-aldymqratyt-wmdlat-alsyast-alamrykyt-fy-alshrq-alawst، تاريخ ٢٠٢٥/٦/٩.

[٢٢]فاخر جاسم، لماذا فشلت الاحتجاجات الشعبية في بناء أنظمة ديمقراطية؟، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠١٤/٤/٨، مستحصل عليه من الرابط: https://aawsat.com/home/article/73326?page=4، تاريخ ٢٠٢٥/٦/٩

[٢٣] بيري كاماك وآخرون، انكسارات عربية: مواطنون، دول، وعقود اجتماعية، مركز مالكوم كير كارنيغي، ٢٠١٧/١/١٨، مستحصل عليه من الرابط: https://carnegieendowment.org/research/2017/01/arab-fractures-citizens-states-and-social-contracts?lang=ar&center=middle-east، تاريخ ٢٠٢٥/٦/٩.

[٢٤]حمزة خليفة وسمير باره، الحركات الاحتجاجية وأثرها على تعزيز سياقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي (مصر- تونس- البحرين)، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٣، العدد٢، ٢٠٢٢، ص٢٨١.

[٢٥]المصدر السابق، ص٢٨١.

[٢٦]سعد جمعة، الشباب والمشاركة السياسية، دار القارئ العربي، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٧١.

[٢٧] بن شريف صلاح الدين وزروقي أبو بكر الصديق، أثر الاحتجاجات الشعبية العربية على مفاهيم الديمقراطية والمشاركة السياسية" دراسة حالة الجزائر في مرحلة مابعد ٢٢ فيفري"، رسالة ماجستير، جامعة زيان بن عاشور – الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،الجزائر، ٢٠٢٠، ص٣٢.

[٢٨] المصدر السابق، ص٣٣.

[٢٩]بن شريف صلاح الدين وزروقي أبو بكر الصديق، أثر الاحتجاجات الشعبية العربية على مفاهيم الديمقراطية والمشاركة السياسية" دراسة حالة الجزائر في مرحلة مابعد ٢٢ فيفري"، المصدر السابق، ص٣٣..

[٣٠] عبد الرؤوف الحنفي، الاستقرار السياسي والأمني وأثره على الاستقرار الاقتصادي، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد٤٠، جامعة الأزهر، مصر، ٢٠٢٣، ص١٣٧.

[٣١]منظمة العفو الدولية، مصر تنتفض، الأمانة الدولية، المملكة المتحدة، ٢٠١١، ص٤٠-٤١.

[٣٢]عصام عبد الشافي، الثورات العربية – الأسباب والمسارات والمآلات، مجلة البيان، السعودية، ٢٠١٢، ص٧٨.

[٣٣]عصام عبد الشافي، عشر سنوات على ثورة يناير: التحولات السياسية في مصر وهيمنة السلطة، مركز الجزيرة للدراسات، العدد٩، ٢٠٢١، الدوحة،ص٢٠.

[٣٤] هاني عواد، مصر بعد "رابعة العدوية": احتجاجات مستمرة ومرحلة انتقالية إلى أجل غير مسمى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، الدوحة، ٢٠١٣،ص٣

*ثورة الياسمين: الثورة التونسية والتي تعرف أيضًا بثورة الحرية والكرامة أو ثورة ١٧ كانون الأول هي ثورة شعبية اندلعت أحداثها في ولاية سيدي بوزيد بتاريخ ١٧ كانون الأول ٢٠١٠ تضامنًا مع الشاب محمد البوعزيزي الذي أضرم النار في جسده في نفس اليوم تعبيرًا عن غضبه على بطالته ومصادرة العربة التي يقتات منها معيشته (بيع الخضر والغلال) من قبل الشُرطيَّة فادية حمدي (توفي البوعزيزي يوم الثلاثاء الموافق ٤ كانون الثاني ٢٠١١ في مستشفى بن عروس بسبب حروقه البالغة). وقد أدَّى ذلك إلى اندلاع شرارة المظاهرات وخرج آلاف التونسيين الرافضين لما اعتبروه مس من الكرامة والحرية إضافة إلى عدم وجود العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم. كما أدَّى ذلك إلى اندلاع مواجهات بين مئات من الشبان في منطقة سيدي بوزيد وولاية القصرين مع قوات الأمن لتنتقل الحركة الاحتجاجية من مركز الولاية إلى البلدات والمدن المجاورة كالمكناسي والرقاب وسيدي علي بن عون ومنزل بوزيان

[٣٥] هاني عواد، مصر بعد "رابعة العدوية": احتجاجات مستمرة ومرحلة انتقالية إلى أجل غير مسمى، المصدرالسابق، ص٨

*سيدي بوزيد: سيدي بوزيد مدينة تونسية تقع في وسط الجمهورية التونسية، وهي مركز ولاية سيدي بوزيد و يبلغ عدد سكانها ٤٥٤،٠٥٤ نسمة سنة ٢٠١٤.

[٣٦]حمزة نش، الحراك الثوري في تونس (٢٠١١) : السياق العام وردود الفعل الدولية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد ٨، العدد١، الجزائر، ٢٠٢٢،ص ٩١٣.

[٣٧] ماجد منصور، التحول الديمقراطي وأثره على المشاركة الشعبية في الإصلاح الدستوري دراسة مقارنة، جامعة بنها، كلية الحقوق، ٢٠٢٠، مصر، ص ٣٦-٣٧.

[٣٨]المصدر السابق، ص٣٧.

[٣٩]حمزة نش، الحراك الثوري في تونس (٢٠١١) : السياق العام وردود الفعل الدولية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد ٨، العدد١، الجزائر، ٢٠٢٢، ص٩١٦.

*الجهوية: مصطلح متعدد الدلالات يُستخدم في الخطاب الاجتماعي والسياسي والإداري للدلالة على مفاهيم متباينة بحسب السياق. ففي الاستخدام الاجتماعي والسياسي، تشير الجهوية إلى نوع من الولاء أو الانتماء الضيق لمنطقة جغرافية معينة، كقبيلة أو محافظة أو إقليم، على حساب الهوية الوطنية الجامعة. وقد تتجلى هذه الجهوية في التفضيل المناطقي أو التحيز في التوظيف أو السياسة أو التمثيل الاجتماعي، مما يؤدي أحيانًا إلى مظاهر التمييز أو التوتر بين مكوّنات الدولة الواحدة، لاسيما حين تُوظّف هذه النزعة لأغراض فئوية أو انتخابية أو انفصالية.

[٤٠]المصدر السابق، ص٩١٩.

[٤١]أميرة حرزلي، التحولات العربية في منطقة المتوسط: دراسة حالة الثورة تونسية، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٨/٦/٢٠، مستحصل عليه من الرابط: https://democraticac.de/?p=54650، تاريخ ٢٠٢٥/٦/١٠.

[٤٢]أحمد عثمان، إدارة عملية التحول الديمقراطي في تونس في الفترة من ٢٠١٠- ٢٠١٦، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، العدد ١٦، جامعة الإسكندرية، ٢٠٢٢، ص٤٢٧- ٤٢٨

[٤٣]وحدة الدراسات السياسية ، خريطة قيس سعيد: أتحل أزمة تونس أو تعمقها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠٢١،ص١.

[٤٤]خالد اشتيوي، مسار الازمة السورية من٢٠١١-٢٠١٦، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد ٩، العدد١، جامعة قناة السويس، ٢٠١٨، ص٩٤٧-٩٤٨.

[٤٥]خالد اشتيوي، مسار الازمة السورية من٢٠١١-٢٠١٦، المصدر السابق، ص٩٤٩.

[٤٦]قدوري مونة و بوشيبة محمد، دوافع وأسباب الأزمة السورية ومواقف القوى الكبرى، مجلة الجسر للدراسات التاريخية الاثرية في شمال إفريقيا، المجلد ٥، العدد٣، ٢٠٢٢، ص٨٣٤-٨٣٥.

[٤٧]خالد التركاوي، سوريا بعد عام ٢٠١١: تحولات السياسة والاقتصاد والمجتمع، تقرير تحليلي، مركز جسور للدراسات، ٢٠٢٣، ص٨.

[٤٨]فداء الغضبان، أثر الأزمة السورية وأهم المواقف الدولية والإقليمية منها، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المجلد ٦، العدد٢١، مصر، ٢٠٢١، ص١٧٣-١٧٤.

[٤٩]علي نجات، انعكاسات الأزمة السورية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٢، ص٤-٦.

[٥٠]علي نجات، انعكاسات الأزمة السورية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، المصدر السابق، ص١٤.

[٥١]قدوري مونة و بوشيبة محمد، دوافع وأسباب الأزمة السورية ومواقف القوى الكبرى، مصدر سابق، ص٨٤٠.